

2024

موجز عن

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

التمويل من أجل القضاء على الجوع
وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
بجميع أشكاله

المحتويات

الرسائل الرئيسية

تمهيد

الفصل 1 مقدمة

الفصل 2 الأمن الغذائي والتغذية في العالم

1.2 مؤشرات الأمن الغذائي - آخر التحديثات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي

الشكل 1 زاد الجوع في العالم بشكل حاد من عام 2019 إلى عام 2021 وبقي عند المستوى نفسه حتى عام 2023

الشكل 4 مستويات انعدام الأمن الغذائي بقيت من دون تغيير يُذكر على المستوى العالمي من عام 2022 إلى عام 2023، وكانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الإقليم الوحيد الذي سجل انخفاضاً ملحوظاً

2.2 كلفة النهط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها

الشكل 8 تراجعت نسبة السكان وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم من عام 2020 إلى عام 2022

3.2 حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

الشكل 10 تراجعت معدلات انتشار التقرم والهزال في العالم وارتفعت مستويات الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال العقد الأخير، ولكن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أي من المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030

الفصل 3

تعريف جديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

1.3 تحديات تعريف التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، وقياسه

2.3 تعريف جديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الشكل 15 رسم بياني مفاهيمي للتعريف الجديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية - من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي المقصود 1-2 من أهداف التنمية المستدامة، وسوء التغذية بجميع أشكاله (المقصود 2-2 من أهداف التنمية المستدامة)

الشكل 18 الجوع أعلى وقد زاد بقدر أكبر في معظم البلدان المتأثرة بالدوافع الرئيسية، كما أن الزيادات في مستويات الجوع أكبر في البلدان الفقيرة المتأثرة بأكثر من دافع واحد من الدوافع الرئيسية

الفصل 4

المستويات والضغوط الحالية في التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

1.4 تتبع المستويات الحالية للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الشكل 21 الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين منخفض جداً ولا يشهد زيادة واضحة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث تشتد الحاجة إليه للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الجدول 11 تركيبة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في بلدان مختارة منخفضة ومتوسطة الدخل

5

8

10

11

11

12

14

15

16

17

19

21

22

23

24

26

27

27

28

29

38	الشكل 32 ما هي الأدوات والآليات المالية الأكثر ملاءمة في السياق الفطري؟
38	2.5 نهج وأدوات تمويل مبتكرة لسدّ الفجوة التمويلية لتحقيق المقيدين 1-2 و 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة
39	الشكل 33 أدوات التمويل المبتكرة الموصى بها للبلدان. مع مراعاة قدرتها على الوصول إلى تدفقات التمويل
40	3.5 كيفية تحقيق موازنة أفضل مع مصادر التمويل المختلفة وبناء أوجه التآزر في ما بينها
42	الشكل 34 توصيات من أجل معالجة تجزئة هيكل التمويل الحالي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من أجل القضاء على الجوع و انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
44	الفصل 6 أفاق المستقبل

31	الجدول 12 المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى العالمية لجميع قطاعات المعونة ولأمن الغذائي والتغذية
32	2.4 كلفة السياسات والتدخلات الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030
32	3.4 كلفة التناقص أو التأخر في اتخاذ الإجراءات
33	الشكل 29 تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى تريليونات الدولارات الأمريكية لتمويل الاستثمارات الرامية إلى القضاء على الجوع وبعض أشكال سوء التغذية وإلى زيادة القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية بحلول عام 2030
35	الفصل 5 ما هي الإجراءات المطلوبة من أجل تحسين التمويل القابل للتوسع لسدّ الفجوة التمويلية؟
36	1.5 زيادة تدفقات التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية
37	الجدول 18 مدى قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على الوصول إلى التمويل، مع مراعاة مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية ودوافعهما الرئيسية

الرسائل الرئيسية

المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (21.5 في المائة)، والبلدان المرتفعة الدخل (6.3 في المائة).

يلقي الفشل في تحسين الأمن الغذائي والتقدم غير المتكافئ في إمكانية الحصول الاقتصادي على أنماط غذائية صحية، بظلالهما على الآمال المعقودة لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع في العالم قبل ست سنوات من الموعد النهائي في عام 2030. ومن المتوقع أن يعاني 582 مليون شخص من النقص التغذوي المزمن في نهاية هذا العقد، وأكثر من نصفهم في أفريقيا. وهناك حاجة إلى تسريع وتيرة تحويل نظمنا الزراعية والغذائية لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الدوافع الرئيسية والتصدي لأوجه عدم المساواة من أجل ضمان توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة للجميع.

تم إحراز بعض التقدم باتجاه تحقيق هدف القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، مع تحسّن معدل الانتشار العالمي للتقزم والهزال لدى الأطفال دون الخامسة من العمر والرضاعة الطبيعية الخالصة لدى الرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر. وظل معدل الانتشار العالمي لانخفاض الوزن عند الولادة وللوزن الزائد لدى الأطفال راكمًا، فيما زاد فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا. والعالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أي مقصد من المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030.

ترسي التحسينات في مجال التقزم والهزال والرضاعة الطبيعية الخالصة، الأسس اللازمة لكي يحقق الأطفال كامل إمكانات نموهم وتطورهم، ولكن ارتفاع معدلات السمنة – الذي يتسبب في تفاقم العبء المزدوج لسوء التغذية – يندّر بتحديات كبيرة أمام

لا يزال العالم بعيدًا كل البعد عن المسار الصحيح لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء التام على الجوع، حيث لا يزال معدل انتشار النقص التغذوي في العالم عند المستوى نفسه تقريبًا على مدى ثلاث سنوات متتالية بعد تسجيله زيادة حادة في أعقاب جائحة كوفيد-19. وقد عانى ما بين 713 و757 مليون شخص من الجوع في عام 2023 – أي شخص واحد من بين كل 11 شخصًا في العالم، وواحد من بين كل 5 أشخاص في أفريقيا. ويواصل الجوع ارتفاعه في أفريقيا ولكنه بقي من دون تغيير يُذكر في آسيا، فيما سجّل تقدم ملحوظ في أمريكا اللاتينية.

توقف التقدم أيضًا باتجاه تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في ضمان حصول الجميع بشكل منتظم على غذاء كافٍ؛ فقد بقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد من دون تغيير على مدى ثلاث سنوات متتالية على المستوى العالمي، مع أنه من الضروري تسليط الضوء على التقدم المحرز في أمريكا اللاتينية. وتشير التقديرات إلى أن 28.9 في المائة من سكان العالم – أي 2.33 مليار شخص – عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023.

بالتركيز على الحصول الاقتصادي على الأغذية المغذية، تبين التقديرات المحدثة والمحصنة أن أكثر من ثلث سكان العالم – حوالي 2.8 مليارات شخص – كانوا عاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022. كما أن أوجه عدم المساواة واضحة، حيث تضم البلدان المنخفضة الدخل النسبة الأكبر من السكان الذين لا يمكنهم تحمّل كلفة نمط غذائي صحي (71.5 في المائة) مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (52.6 في المائة)، والبلدان

صحة الفئات العمرية كافة ورفاهها. ويلزم اتخاذ إجراءات مزدوجة الغايات يكون من شأنها التصدي في آن واحد لنقص التغذية، والنقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة، من خلال معالجة الدوافع المشتركة بين جميع أشكال سوء التغذية.

يتطلب تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية زيادة التمويل الفعال من حيث الكلفة، ولكن ليس هنالك في الوقت الراهن صورة واضحة عن التمويل المخصص لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية – المتاح أو اللازم توفيره – من أجل بلوغ هذين المقصدين.

تؤدي المجموعة الواسعة من تعاريف التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، والاختلافات في ما بينها، إلى عدم اتساق التقديرات وإلى صعوبة تحديد المجالات الممولة تمويلًا ناقصًا، وضمان المساءلة، وتتبع الآثار التي تحدثها التدخلات. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى وضع تعريف مشترك وخريطة للتمويل المخصص لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ذلك أن الجهود المبذولة حاليًا لا تولي اهتمامًا كافيًا لهذه المسألة وتفتقر إلى الوضوح.

يعرّف هذا التقرير التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية على أنه الموارد المالية العامة والخاصة، المحلية والأجنبية، الموجهة نحو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، وتهدف هذه الموارد إلى ضمان توافر الأغذية المغذية والأمنة وإمكانية الحصول عليها واستقرار الإمدادات منها واستخدامها، وتستهدف الممارسات التي تفضّل الأنماط الغذائية الصحية والخدمات الخاصة بالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية التي تمكّن هذه الأنماط الغذائية، كما أنها تشمل الموارد المالية الموجهة نحو تعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه الدوافع الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ينبغي لاعتماد تعريف جديد ونهج موحد على نطاق العالم لرسم خريطة التدفقات التمويلية الموجهة نحو تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة – على النحو الوارد في هذا التقرير – أن يعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن الغذائي والتغذية، مع الابتعاد عن الحدود النموذجية التي تحددها القطاعات والتي هي شائعة في هذه التعاريف.

من غير الممكن بعد تحديد قيمة التمويل الإجمالي المتاح واللازم توفيره لدعم جميع الجهود المبذولة لبلوغ المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة، تحديدًا دقيقًا. ويمكن في الغالب تتبع التمويل المخصص لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المتأاتي من التدفقات العامة والرسمية، ولكن ليس من العديد من التدفقات الخاصة.

يستهدف الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية بشكل رئيسي استهلاك الأغذية، ولا سيما لدعم توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، وفقًا للبيانات الخاصة بعشرة بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويبدو أن الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل تعاني من ضعف القدرة على الإنفاق للتصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

يستحوذ الأمن الغذائي والتغذية على أقل من ربع المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية والتدفقات الرسمية الأخرى. وفي الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2021، بلغت قيمة هذه التدفقات ما مقداره 76 مليار دولار أمريكي في السنة، وساعدت نسبة 34 في المائة منها فقط على التصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وزادت هذه التدفقات بشكل كبير في أفريقيا (في مختلف المناطق) والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (في مختلف المجموعات المصنّفة بحسب الدخل).

← يبلغ المجموع الكلي للتمويل الخاص المتأتي من الأعمال الخيرية، والتحويلات المالية العابرة للحدود التي يرسلها المهاجرون المنخراطون في النظم الزراعية والغذائية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما مقداره 95 مليار دولار أمريكي في السنة خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2022. ويوفر التمويل المختلط مبالغ متواضعة، فيما تشهد القروض المصرفية الصافية للزراعة والحراجة وصيد الأسماك انخفاضاً شبه مستمر.

← بغض النظر عن حجم التمويل اللازم بالضبط لإحراز التقدم باتجاه تحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة، يمكن للفجوة في التمويل أن تصل إلى عدة تريليونات دولارات أمريكية. وسينطوي عدم سد هذه الفجوة على تداعيات اجتماعية واقتصادية وبيئية تستلزم حلولاً تبلغ كلفتها هي أيضاً عدة تريليونات دولارات أمريكية. ومن شأن زيادة الكفاءة في استخدام التمويل القائم أن تساعد على تقليص الفجوة في التمويل.

← هناك حاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة وشاملة ومنصفة لزيادة التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية في البلدان التي تعاني من مستويات مرتفعة من الجوع وسوء التغذية. ولكنّ بلداناً عديدة منخفضة ومتوسطة الدخل تواجه قيوداً كبيرة في الوصول إلى التدفقات التمويلية الميسورة الكلفة.

← تسجّل البلدان التي لديها قدرة محدودة أو معتدلة على الوصول إلى التدفقات التمويلية، في المتوسط، معدل انتشار أعلى للنقص التغذوي والتقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر، فيما يلاحظ ارتفاع متوسط الوزن الزائد لدى الأطفال في البلدان التي لديها قدرة عالية على الوصول إلى التدفقات التمويلية. وتتأثر معظم هذه البلدان بدافع واحد أو أكثر من الدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن

الغذائي وسوء التغذية، مع تشكيل الأحوال المناخية القسوى الدافع الأكثر شيوعاً على جميع مستويات القدرة على الوصول إلى التدفقات التمويلية.

← بالنسبة إلى البلدان التي لديها قدرة محدودة على الوصول إلى التدفقات التمويلية، تشكل المنح والقروض الميسرة الخيارات الأنسب فيما يمكن للبلدان ذات القدرة المعتدلة أن تزيد إيرادات الضرائب المحلية من خلال ربط الضرائب المفروضة بنتائج الأمن الغذائي والتغذية. ويُعدّ تشجيع شراكات التمويل التعاوني التي تتبع نهج التمويل المختلط ضرورية لأنه يمكن لمستوى الخطر المالي أن يجعل مصادر التمويل الأخرى مكلفة للغاية. ويمكن للبلدان التي لديها قدرة عالية على الوصول إلى التمويل أن تدمج أهداف الأمن الغذائي والتغذية في الأدوات من مثل السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمربطة بالاستدامة.

← إن هيكّل التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية القائم حالياً مجزأً للغاية ويحتاج إلى التحوّل من نهج تقويعي إلى منظور شامل أكثر. وهناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في ما يتعلّق بالأمور الضرورية، مع مراعاة الأولويات الوطنية والمحلية في مجال السياسات. ولذلك، تعتبر الشفافية ومواءمة جمع البيانات ضروريتين لتحسين التنسيق وتحديد أهداف التمويل بشكل فعال.

← يتعيّن على الجهات المانحة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى زيادة قدرتها على تحمّل المخاطر ومشاركتها في أنشطة إزالة المخاطر، فيما ينبغي على الحكومات أن تسد الفجوات التي لا تتصدى لها الجهات الفاعلة التجارية من القطاع الخاص من خلال الاستثمار في السلع العامة، والحد من الفساد والتهرب من دفع الضرائب، وزيادة الإنفاق على الأمن الغذائي والتغذية، والنظر في إمكانية إعادة توجيه الدعم على مستوى السياسات.

تقع

مسؤولية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على عاتق جميع البلدان. وتدعم منظماتنا الخمس الجهود التحويلية الرامية إلى إحراز تقدم باتجاه بناء عالم خال من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وإن التزام الحكومات الوطنية والشركاء في جميع أنحاء العالم والمجتمع العالمي بتحقيق هذا الهدف المشترك يبعث فينا الأمل.

وبالرغم من التقدم الذي أحرزناه، كانت التحسينات متفاوتة وغير كافية. فقد شهدنا تحسناً في بعض البلدان الأكثر اكتظاظاً بالسكان والتي لديها اقتصادات ناشئة، ولكن ارتفاع الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مستمر في العديد من بلدان العالم. ويؤثر ذلك في الملايين من الأشخاص، ولا سيما في المناطق الريفية حيث لا يزال الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي راسخين بقوة. ويتأثر السكان الضعفاء، ولا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية، بشكل غير متناسب. وإن استمرار الاتجاهات التي كانت سائدة في الماضي يعني أنه بحلول عام 2030، ستستمر معاناة ملايين الأشخاص من النقص التغذوي وملايين الأطفال من سوء التغذية بمختلف أشكاله، وسيظل العالم عاجزاً عن بلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية.

ولا تزال النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، وعدم القدرة على الحصول على أنماط غذائية صحية ولا على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وتزايد أوجه عدم المساواة واستمرارها، تتسبب في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم. وكانت الإصدارات السابقة من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذية في العالم قد أشارت إلى السياسات والاستثمارات اللازمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية والتصدي لهذه الدوافع على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل. وعند إعداد تقرير هذه السنة، أردنا أن نتناول الأسباب الكامنة وراء عدم تطبيق هذه السياسات والاستثمارات على نطاق واسع.

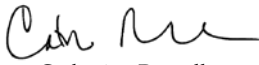
ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية في التمويل والإدماج المالي اللذين يعتبران وسيلة من وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهما يتطلبان التزاماً متسقاً بقدر أكبر على مستوى السياسات. وتُعَدُّ البلدان التي تعاني من أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي وأشكال متعددة من سوء التغذية، والمتأثرة بالدوافع الرئيسية الكامنة وراء هذه المشاكل، البلدان الأقل قدرة على الحصول على التمويل.

وتلتزم منظماتنا الخمس بإجراء تقييم شامل لحجم التمويل المتاح من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم ولحجم التمويل الإضافي اللازم لدعم السياسات والاستثمارات الضرورية لمعالجة جميع الأسباب والدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء

التغذية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل. ويقدم هذا التقرير تعريفاً للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتوجيهات لتنفيذه. ولدعم هذا التنفيذ، تلتزم منظماتنا الخمس بالدعوة إلى تطوير البيانات ودعمه من أجل قيام نظام محاسبة عالمي أفضل للتمويل في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

ويجب على تقدير الفجوة في التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية وحشد طرق التمويل المبتكرة لسد هذه الفجوة، أن يتصدرا قائمة أولوياتنا. وقد تبلغ كلفة السياسات والتشريعات والتدخلات الرامية إلى القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الأشخاص على غذاء آمن ومغذٍ وكاف (المقصد 2-1 من أهداف التنمية المستدامة) وإلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله (المقصد 2-2 من أهداف التنمية المستدامة)، عدة تريليونات دولارات أمريكية. ولا يشكل تكبد هذه الكلفة الآن استثماراً في المستقبل فحسب، وإنما واجباً علينا الوفاء به أيضاً. ونحن نسعى جاهدين إلى ضمان الحق في الغذاء الكافي والتغذية لأجيال الحاضر والمستقبل.

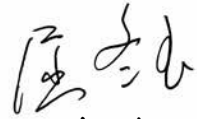
ويأتي موضوع تقرير هذه السنة في الوقت المناسب قبل انعقاد "مؤتمر المستقبل في عام 2024" و"المؤتمر الدولي الرابع حول تمويل التنمية" في عام 2025. ونأمل أن تستلهم الحكومات والشركاء وأصحاب المصلحة بما يرد في هذا التقرير من توصيات ملموسة حول كيفية تأمين التمويل واستخدامه بشكل أفضل لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع، وأن يكون العمل بناءً عليها. ونأمل أيضاً أن يحاط علماً بالنداءات الواردة في هذا التقرير وأن تتم مناقشتها في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة والداعمة لتنفيذ خطة عام 2030 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بما في ذلك منتدى تمويل التنمية.



Catherine Russell



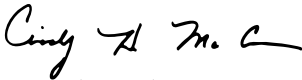
Alvaro Lario



شو دونيو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة



Cindy Hensley McCain

المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي



Tedros Adhanom Ghebreyesus

المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

الرئيسية تواترًا وشدة فحسب، وإنما باتت تحدث في الكثير من الأحيان بالتزامن وبالاقتران مع العوامل الأساسية، ما يؤدي إلى تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي. وسيوقف التصدي للدافع أو مجموعة الدوافع الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية في بلد ما على حافظة من السياسات عبر ستة مسارات تحويلية، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021.

ولكي يصل حجم الإجراءات إلى المستوى المطلوب، من الضروري أن تتوافر مستويات كافية من التمويل وفرص متساوية للوصول إليه من أجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية. ويركز موضوع تقرير هذا العام على التمويل لتحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة - أي تمويل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. ■

لقد أدى انعكاس مسار التقدم والمستويات المرتفعة باستمرار لمعدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في السنوات الأخيرة إلى خروج العالم عن المسار الصحيح لتحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة - المتمثلين في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030. وقد سلّطت الطبقات السابقة من هذا التقرير الضوء مرارًا وتكرارًا على تزايد حدة دوافع رئيسية عدة كامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا سيما النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، إلى جانب العوامل الأساسية الراسخة التي تساهم في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مثل عدم الحصول على أنماط غذائية صحية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، وعدم المساواة المرتفع والمستمر. ولا تزداد هذه الدوافع

الفصل 2 الأمّن الغذائي والتغذية في العالم

ولكن، لا تزال آسيا تضم أكثر من نصف الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم.

← من المتوقع أن يعاني 582 مليون شخص من النقص التغذوي المزمن في نهاية هذا العقد، الأمر الذي يكشف عن التحدي الهائل المتمثل في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء التام على الجوع. وبحلول عام 2030، ستحل أفريقيا محل آسيا لتصبح الإقليم الذي يضم أكثر من نصف الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم.

← بالنظر إلى أبعد من الجوع، لا يزال معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 ولم يشهد تغييراً يُذكر خلال أربع سنوات. فالتقديرات تشير إلى أن 28.9 في المائة من سكان العالم - 2.33 مليار شخص - عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023، ما يعني أنهم كانوا يعجزون عن الحصول بشكل منتظم على غذاء كافٍ.

← ظلّ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد من دون تغيير يُذكر في أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا من عام 2022 إلى عام 2023، فيما زاد في أوسيانيا. وفي المقابل، تم إحراز تقدم ملحوظ في أمريكا اللاتينية.

← يطال انعدام الأمن الغذائي النساء أكثر منه الرجال، مع أن الفجوة بين الجنسين قد ضاقت في عام 2023. وعلى المستوى العالمي، تراجع فارق النقاط المئوية لمعدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين الرجال والنساء من 3.6 في عام 2021 إلى 2.3 في عام 2022 وواصل انخفاضه إلى 1.3 في عام 2023. كما أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي لا يزال أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، بينما يتباين معدل الانتشار في المناطق شبه الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية من إقليم إلى آخر.

1.2.

مؤشرات الأمن الغذائي - آخر التحديثات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي

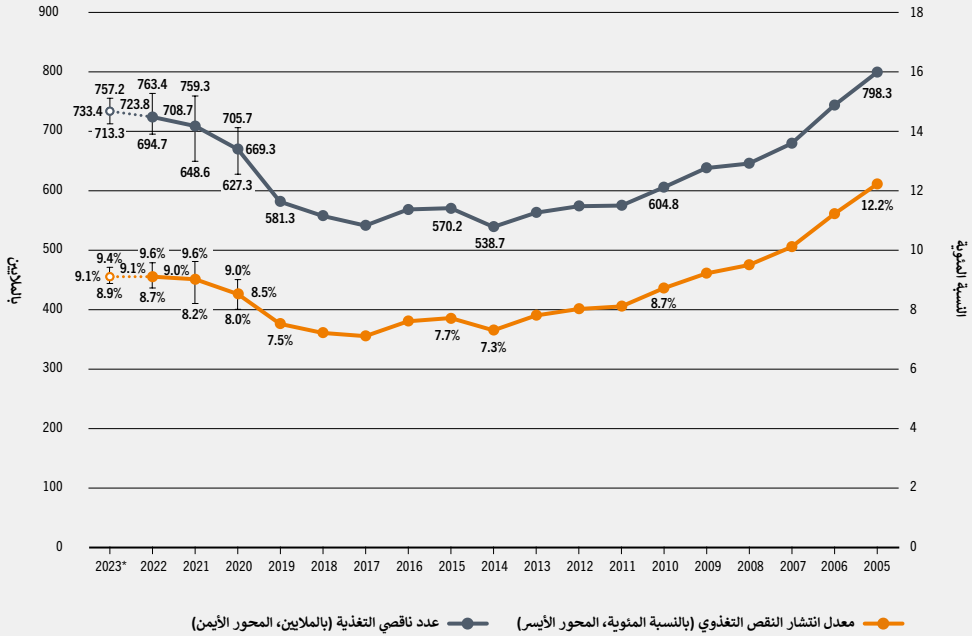
الرسائل الرئيسية

← ظل الجوع في العالم، الذي يُقاس بمعدل انتشار النقص التغذوي، عند المستوى نفسه تقريباً على مدى ثلاث سنوات متتالية بعدما ارتفع بشكل حاد بين عامي 2019 و2021، حيث طال 9.1 في المائة من السكان في عام 2023 مقارنة بنسبة 7.5 في المائة في عام 2019.

← تشير التقديرات إلى أن ما بين 713 و757 مليون شخص، أي ما يمثل من 8.9 إلى 9.4 في المائة من سكان العالم، قد عانوا من الجوع في عام 2023. وإذا ما أخذ في الاعتبار متوسط التقديرات (733 مليوناً)، يكون حوالي 152 مليون شخص إضافياً قد عانوا من الجوع مقارنة بعام 2019.

← في حين يواصل الجوع ارتفاعه في أفريقيا، بقي من دون تغيير يُذكر في آسيا فيما سجّل تقدم ملحوظ في أمريكا اللاتينية. ولا تزال أفريقيا الإقليم الذي يضم أكبر نسبة من السكان الذين يعانون من الجوع - 20.4 في المائة مقارنة بنسبة 8.1 في المائة في آسيا، و6.2 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و7.3 في المائة في أوسيانيا.

الشكل 1: زاد الجوع في العالم بشكل حاد من عام 2019 إلى عام 2021 وبقي عند المستوى نفسه حتى عام 2023



ملاحظات: تظهر الأشرطة الحدود الدنيا والعليا للنطاق التقديري. * تستند الإسقاطات إلى التوقعات الآنية لعام 2023 موضحة بخطوط متقطعة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig01>

إلى أن معدل الانتشار العالمي بلغ 9.1 في المائة في عام 2023. ومن حيث عدد السكان، تشير التقديرات إلى أن ما بين 713 و 757 مليون شخص (8.9 و 9.4 في المائة من سكان العالم) قد عانوا من النقص التغذوي في عام 2023. وإذا ما أخذ في الاعتبار متوسط التقديرات (733 مليونًا)، يكون حوالي 152 مليون شخص إضافيًا قد عانوا من الجوع في عام 2023 مقارنة بعام 2019 (الشكل 1).

يكشف تقييم الجوع في العالم في عام 2023 الذي يقاس بمعدل انتشار النقص التغذوي (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-1) عن استمرار عدم إحراز تقدم باتجاه تحقيق هدف القضاء التام على الجوع. وبعد أن زادت نسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع بشكل حاد من عام 2019 حتى عام 2021، بقيت عند المستوى نفسه تقريبًا على مدى ثلاث سنوات متتالية، حيث تشير آخر التقديرات

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024

التي سجلها من عام 2019 إلى عام 2020 خلال الجائحة. وتشير التقديرات إلى أن 28.9 في المائة من سكان العالم - 2.33 مليار شخص - عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023، ما يعني أنهم كانوا يعجزون عن الحصول بشكل منتظم على غذاء كاف. وتشمل هذه التقديرات 10.7 في المائة من السكان - أو أكثر من 864 مليون شخص - الذين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أن الغذاء كان قد نفذ من منازلهم في بعض الأوقات خلال السنة من، وفي أسوأ الحالات، أمضوا يوماً كاملاً من دون تناول أي طعام. وزاد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد على المستوى العالمي من 9.1 في المائة في عام 2019 إلى 10.6 في المائة في عام 2020 وظل من دون تغيير يُذكر منذ ذلك الحين (الشكل 4).

ويبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في أفريقيا (58.0 في المائة) نحو ضعف المتوسط العالمي، بينما يقترب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا وأوسيانيا من التقديرات العالمية - 28.2 و 24.8 و 26.8 في المائة على التوالي.

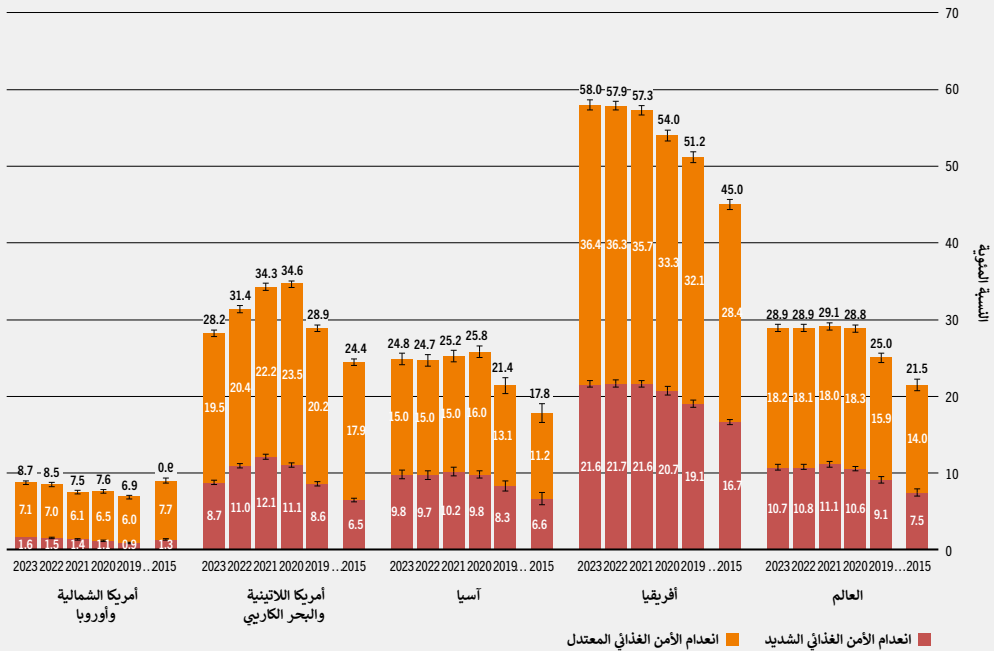
ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية للرؤية التي وضعتها خطة عام 2030 في ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وتساعد المعلومات الأكثر تفصيلاً عن معاناة مختلف المجموعات السكانية من انعدام الأمن الغذائي على رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق هذه الرؤية. وتظهر النتائج الخاصة بعام 2023 نمطاً يتمثل في تراجع انعدام الأمن الغذائي مع تزايد درجة التوسع الحضري على المستوى العالمي. فبلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 31.9 في المائة في المناطق الريفية مقارنة بنسبة 29.9 في

وتُعد أفريقيا الإقليم الذي يضم أكبر نسبة من السكان الذين يعانون من الجوع - 20.4 في المائة مقارنة بنسبة 8.1 في المائة في آسيا، و 6.2 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و 7.3 في المائة في أوسيانيا. ومع ذلك، لا تزال آسيا تضم العدد الأكبر: 384.5 ملايين شخص أو أكثر من نصف الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم. وفي أفريقيا، عانى 298.4 ملايين شخص من الجوع في عام 2023 مقابل 41.0 مليون شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و 3.3 ملايين شخص في أوسيانيا. وهناك اتجاه واضح يتمثل في ارتفاع معدل انتشار النقص التغذوي في أفريقيا، بينما يسجل تقدم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ويبقى المعدل من دون تغيير يُذكر في آسيا. ولا يزال معدل انتشار النقص التغذوي في جميع الأقاليم أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

وتظهر التوقعات المحدثة أن 582 مليون شخص سيعانون من نقص مزمن في التغذية في عام 2030، ما يشير إلى مدى ضخامة التحدي المائل أمام تحقيق المقصد 2-1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالقضاء على الجوع. وهذا العدد أعلى بمقدار 130 مليون شخص يعانون من النقص التغذوي مقارنة بسيناريو يعكس حالة الاقتصاد العالمي قبل تفشي الجائحة. وبحلول عام 2030، سيعتبر 53 في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الجوع في أفريقيا.

وبالنظر إلى ما هو أبعد من الجوع، يبقى معدل الانتشار العالمي لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-2) أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة ولم يشهد تغييراً يُذكر في أربع سنوات بعد الزيادة الحادة

الشكل 4 مستويات انعدام الأمن الغذائي بقيت من دون تغيير يُذكر على المستوى العالمي من عام 2022 إلى عام 2023، وكانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والإقليم الوحيد الذي سجل انخفاضاً ملحوظاً



ملاحظة: ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام إلى أقرب فاصلة عشرية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>. الترخيص: CC-BY-4.0.

<https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig04>

منذ أن أصبحت البيانات متاحة للمرة الأولى في عام 2015، وذلك مع أن الفجوة بين الجنسين قد ضاقت في معظم الأقاليم خلال السنتين الأخيرتين. ■

المائة في المناطق شبه الحضرية و25.5 في المائة في المناطق الحضرية. وتظهر مقارنة حالة انعدام الأمن الغذائي للرجال والنساء أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي ظل أعلى دائماً لدى النساء منه لدى الرجال على المستوى العالمي وفي جميع الأقاليم

2.2 كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحملها

الرسائل الرئيسية

← أسفرت البيانات الجديدة المتعلقة بأسعار الأغذية والتحسينات المنهجية عن تقديرات محدّثة لكلفة النمط الغذائي الصحي وعن تقديرات أكثر دقة للقدرة على تحملها، الأمر الذي أدى إلى مراجعة السلسلة الكاملة لمجموعتي المؤشرات.

← زادت أسعار الأغذية طيلة عام 2022، الأمر الذي رفع متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي على المستوى العالمي إلى 3.96 دولارًا أمريكيًا على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد في اليوم، مقابل 3.56 دولارًا أمريكيًا على أساس تعادل القوة الشرائية في عام 2021. وساهمت الاختلالات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا في حدوث زيادات كبيرة في الأسعار الدولية للأغذية والطاقة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية.

← رغم ارتفاع أسعار الأغذية في عام 2022، تراجع عدد الأشخاص الذين عجزوا عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في العالم إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2022 (2.83 مليارات شخص) بفضل التعافي الاقتصادي من الجائحة الذي كان مع ذلك متفاوتًا بين الأقاليم ومجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل. وانخفض العدد إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، في حين زاد بشكل كبير في أفريقيا حيث بلغ 924.8 مليون شخص في عام 2022، بزيادة قدرها 24.6 مليون شخص مقارنة بعام 2021 و73.4 مليون شخص مقارنة بعام 2019.

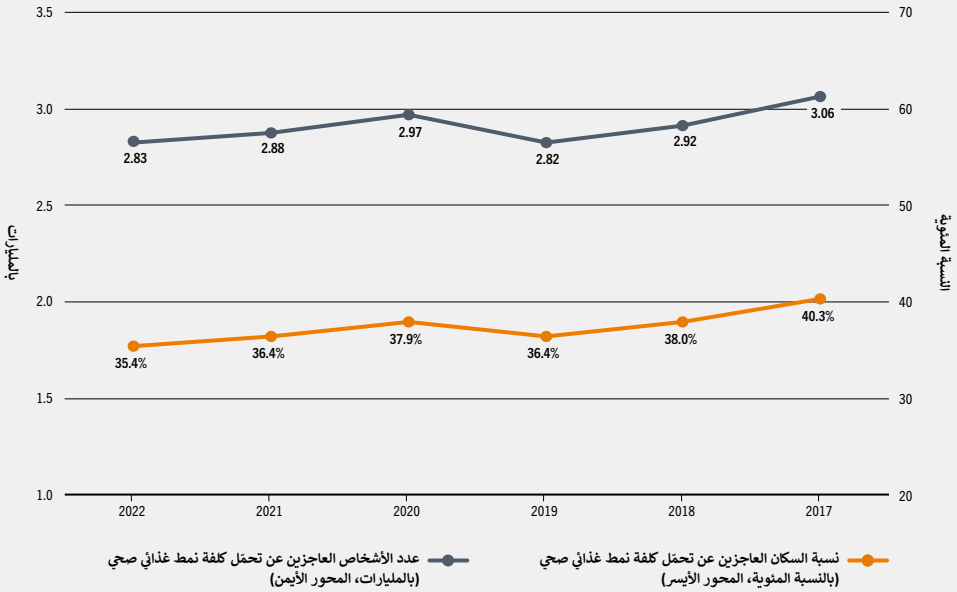
← كان 1.68 مليار شخص، أو 59 في المائة من مجموع الأشخاص الذين عجزوا عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي في العالم في عام 2022، يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ولكنّ البلدان المنخفضة الدخل كانت تضم النسبة الأكبر من السكان الذين كانوا عاجزين عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي (71.5 في المائة) مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (52.6 في المائة) والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (21.5 في المائة) والبلدان المرتفعة الدخل (6.3 في المائة).

يوفر مؤشر كلفة النمط الغذائي الصحي تقديرات على المستوى الوطني لكلفة شراء أرخص نمط غذائي صحي ممكن في بلد معيّن والذي يُعرّف على أنه نمط غذائي مؤلف من مجموعة متنوعة من الأغذية المتوافرة محليًا والتي تلبّي الاحتياجات على صعيدي الطاقة الغذائية والتغذية. ومن ثم تتم مقارنة كلفة النمط الغذائي الصحي بعمليات توزيع الدخل الوطني لتقدير معدل انتشار عدم القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمل هذه الكلفة. وفي إصدار هذا العام من التقرير، تم تحديث المؤشرات حتى عام 2022¹ وأسفرت البيانات الجديدة لأسعار الأغذية والتحسينات المنهجية عن تقديرات محدّثة لكلفة النمط الغذائي الصحي وعن تقديرات أكثر دقة للقدرة على تحملها، ما أدى إلى مراجعة السلسلة الكاملة لمجموعتي المؤشرات.

وزادت كلفة النمط الغذائي الصحي في جميع أنحاء العالم منذ عام 2017 (وهو أول عام قامت فيه منظمة الأغذية والزراعة بنشر التقديرات) واستمر في الارتفاع في عام 2022 ليبلغ أعلى مستوى له

1 لم يتم توفير تقديرات عام 2023 بسبب قلة البيانات المحدثة عن توزيع الدخل، وأسعار الأغذية المفضلة، وعوامل تحويل تعادل القوة الشرائية على المستوى القطري.

الشكل 8 تراجعت نسبة السكان وعدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم من عام 2020 إلى عام 2022



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: كلفة النمط الغذائي الصحي والقدرة على تحمّلها. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/CAHD>. الترخيص: CC-BY-4.0.

↓ <https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig08>

(4.20 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأفريقيا (3.74 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأمريكا الشمالية وأوروبا (3.57 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، وأوسيانيا (3.46 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية).

ورغم ارتفاع كلفة النمط الغذائي الصحي، انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في العالم لسنتين متتاليتين، من عام 2020 إلى عام 2022. وعلى المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن 35.4 في المائة

عند 3.96 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية للفرد الواحد في اليوم في المتوسط في عام 2022. ويمثل ذلك ارتفاعًا حادًا في المتوسط العالمي لكلفة النمط الغذائي الصحي، من زيادة نسبتها 6 في المائة بين عامي 2020 و2021 إلى زيادة نسبتها 11 في المائة في عام 2022.

وعند مقارنة كلفة النمط الغذائي الصحي بين الأقاليم في عام 2022، يتبيّن أنه كان الأعلى في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4.56 دولارًا على أساس تعادل القوة الشرائية)، تليها آسيا

3.2

حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

الرسائل الرئيسية

← العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أي من المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030. فقد تراجعت معدلات انتشار التقرن والهزال في العالم وارتفعت مستويات الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال العقد الأخير، ولكن لم يتم إحراز أي تقدم في ما يتعلق بانخفاض الوزن عند الولادة والوزن الزائد لدى الأطفال وزاد معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا.

← تكشف تقديرات جديدة لمعدل انتشار السمنة لدى البالغين عن زيادة مطردة خلال العقد الأخير، من 12.1 في المائة (591 مليون شخص) في عام 2012 إلى 15.8 في المائة (881 مليون شخص) في عام 2022. ومن المتوقع أن يزيد هذا العدد إلى أكثر من 1.2 مليار شخص بحلول عام 2030.

← كان تقدم البلدان باتجاه تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030 متفاوتًا - حيث أن نصف البلدان خارج المسار الصحيح في ما يخص التقرن، وأكثر من ثلثها خارج المسار الصحيح في ما يخص الهزال، وحوالي 60 في المائة منها خارج المسار الصحيح في ما يخص الوزن الزائد، وثلاثة أرباعها خارج المسار الصحيح في ما يخص انخفاض الوزن عند الولادة، وأكثر من 40 في المائة منها خارج المسار الصحيح في ما يخص الرضاعة الطبيعية الخالصة. ولا تسير جميع بلدان العالم تقريبًا على المسار الصحيح في ما يخص فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا والسمنة لدى البالغين.

← تعاني البلدان الأقل نموًا من مستويات أعلى بكثير من التقرن لدى الأطفال دون الخامسة من العمر ومن فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، فيما تراجع الهزال لدى

من الأشخاص في العالم (2.83 مليارًا) عجزوا عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2022 مقارنة بنسبة 36.4 في المائة (2.88 مليارًا) في عام 2021 (الشكل 8).

ولكنّ التعافي كان متفاوتًا بين الأقاليم. فقد انخفض عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، فيما زاد بشكل ملحوظ في أفريقيا حيث بلغ 924.8 ملايين شخص في عام 2022، بزيادة قدرها 24.6 ملايين شخص مقارنة بعام 2021 و73.4 ملايين شخص مقارنة بعام 2019. وتظهر المقارنة بين مجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل أن مسار التعافي كان أبطأ في البلدان المنخفضة الدخل حيث تعذّر على 503.2 مليون شخص الحصول على نمط غذائي صحي في عام 2022 - وهذا العدد هو الأكبر منذ عام 2017.

ويلقي الفشل في تحسين الأمن الغذائي والتقدم غير المتكافئ في إمكانية الحصول الاقتصادي على أنماط غذائية صحية، بظلالهما على الآمال المعقودة لتحقيق هدف القضاء التام على الجوع في العالم قبل ست سنوات من الموعد النهائي في عام 2030. وهناك حاجة إلى تسريع وتيرة تحويل نظمنا الزراعية والغذائية لتقوية قدرتها على الصمود في وجه الدوافع الرئيسية والتصدي لأوجه عدم المساواة من أجل ضمان توافر الأنماط الغذائية الصحية بكلفة ميسورة للجميع. ■

الأطفال بشكل أكثر انتظامًا وانخفض معدل انتشار الوزن الزائد مقارنةً بالمتوسط العالمي. وكما في سائر أرجاء العالم، يلاحظ ارتفاع مقلق في مستويات السمنة لدى البالغين حتى مع استمرار تأثر تلك البلدان بشكل غير متناسب بنقص التغذية.

← يتسبب ارتفاع معدلات السمنة في تفاقم العبء المزدوج لسوء التغذية وينذر بتحديات كبيرة أمام صحة الفئات العمرية كافة ورفاهها. ويلزم اتخاذ إجراءات مزدوجة المهام يكون من شأنها التصدي في آن واحد لنقص التغذية، والنقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والسمنة، من خلال معالجة الدوافع المشتركة بين جميع أشكال سوء التغذية.

بالانتقال إلى الاتجاهات المتعلقة بالمقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية، لم يتم إحراز أي تقدم يُذكر في مجال انخفاض الوزن عند الولادة لدى حديثي الولادة، حيث بلغ معدل الانتشار 15 في المائة في عام 2012 و14.7 في المائة في عام 2020. ومن المتوقع أن يعاني 14.2 في المائة من حديثي الولادة من انخفاض الوزن عند الولادة في عام 2030، ما يشكل تقصيرًا في تحقيق المقصد العالمي لعام 2030 المتمثل في خفض هذه النسبة بمقدار 30 في المائة.

وتم إحراز تقدم في مجال رفع المعدل العالمي للرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر، حيث زاد من 37.1 في المائة في عام 2012 إلى 48 في المائة في عام 2022. ولكن العالم ليس على المسار الصحيح لبلوغ المعدل المستهدف لعام 2030 ونسبته 70 في المائة.

وتراجع معدل انتشار التقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر في العالم من 26.3 في المائة في عام 2012 إلى 22.3 في المائة في عام 2022. ومن المتوقع أن يعاني 19.5 في المائة من مجموع الأطفال دون الخامسة من العمر من التقزم في عام 2030. وانخفض معدل انتشار الهزال في العالم من 7.5 في المائة في عام 2012 إلى 6.8 في المائة

في عام 2022. وإذ تشير التوقعات إلى أن 6.2 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر سيعانون من الهزال في عام 2030 – أكثر من ضعف المقصد العالمي البالغ 3 في المائة – لا يزال العالم خارج المسار الصحيح الخاص بهذا المؤشر. وظل معدل انتشار الوزن الزائد في العالم ثابتًا عند 5.6 في المائة في عام 2022. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يعاني 5.7 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر من الوزن الزائد – أي حوالي ضعف المقصد العالمي لعام 2030 البالغ 3 في المائة.

وعلى المستوى العالمي، زاد معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا من 28.5 في المائة في عام 2012 إلى 29.9 في المائة في عام 2019، ومن المتوقع أن يبلغ 32.3 في المائة بحلول عام 2030 – وهذه النسبة بعيدة عن مقصد عام 2030 المتمثل في خفض معدل الانتشار بنسبة 50 في المائة.

وتظهر تقديرات جديدة للسمنة لدى البالغين زيادة مطردة خلال العقد الأخير، من 12.1 في المائة في عام 2012 إلى 15.8 في المائة في عام 2022. والعالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق المقصد العالمي لعام 2030 المتمثل في وقف هذه الزيادة، إذ من المتوقع أن يعاني أكثر من 1.2 مليار شخص بالغ من السمنة في عام 2030 (الشكل 10).

وإن عدد البلدان خارج المسار الصحيح لتحقيق معظم المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية لعام 2030 أكبر من عدد البلدان التي تسير في المسار الصحيح.

وبالمقارنة مع التقديرات العالمية، تعاني البلدان الأقل نموًا من مستويات أعلى بكثير من التقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر ومن فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا، والزيادة المقلقة نفسها في مستويات السمنة لدى البالغين.

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024

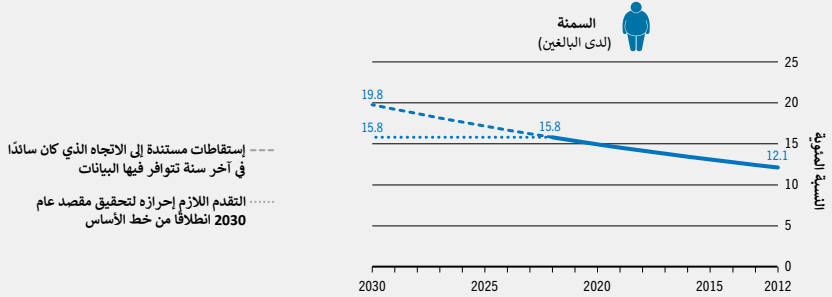
الشكل 10 تراجعت معدلات انتشار التقزم والهزال في العالم وارتفعت مستويات الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال العقد الأخير، ولكن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أي من المقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية بحلول عام 2030



--- إستقطاعات مستندة إلى الاتجاه الذي كان سائدًا في آخر سنة تتوفر فيها البيانات

..... التقدم اللازم إحرازه لتحقيق مقصد عام 2030 انطلاقًا من خط الأساس

الشكل 10 (يتبع)



ملاحظات: عام 2025 هو العام المستهدف لوقف ارتفاع معدلات السمنة لدى البالغين. ويمكن الاطلاع على المنهجية المتبعة لاحتساب المجاميع العالمية وإعداد التوقعات حتى عام 2030، في الملحق 2 بالتقرير الرئيسي.

المصادر: استمدت بيانات الوزن المنخفض عند الولادة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2023. Low birthweight. في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة. [ورد ذكرها في 24 يوليو/تموز 2024]. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/low-birthweight>. 2023. Joint low birthweight estimates. في: منظمة الصحة العالمية. [ورد ذكرها في 24 يوليو/تموز 2024]. <https://www.who.int/teams/nutrition-and-feeding/joint-low-birthweight-estimates>. وتستند بيانات الرضاعة الطبيعية الخاصة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2024. Infant and young child feeding. في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة. [ورد ذكرها في 24 يوليو/تموز 2024]. <https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding>. وتستند بيانات التقزم والهزال والوزن الزائد إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2023. Levels and trends in child malnutrition. UNICEF / WHO / World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates - Key findings of the 2023 edition. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجنيف، سويسرا، منظمة الصحة العالمية، وواشنطن العاصمة، البنك الدولي. 2023. <https://data.unicef.org/resources/jme-report-2023>. <http://www.who.int/teams/nutrition-and-food-safety/monitoring-nutritional-status-and-food-safety-and-events/joint-child-malnutrition-estimates>. <https://datatopics.worldbank.org/child-malnutrition>. فقر الدم إلى منظمة الصحة العالمية. 2021. WHO global anaemia estimates. في: منظمة الصحة العالمية. [ورد ذكرها في 24 يوليو/تموز 2024]. https://www.who.int/data/gho/data/themes/topics/anaemia_in_women_and_children. وتستند بيانات السمنة لدى البالغين إلى منظمة الصحة العالمية. 2024. Global Health Observatory (GHO) data. repository: Prevalence of obesity among adults, BMI ≥ 30, age-standardized. Estimates by country الموقع في 24 يوليو/تموز 2024. <https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/prevalence-of-obesity-among-adults-bmi-30-age-standardized-estimate>. CC-BY-4.0. الترخيص: (-). (of-obesity-among-adults-bmi-30-age-standardized-estimate)

↓ <https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig10>

بشكل حاد. وستتصدي الإجراءات المزدوجة الأهداف في آن واحد لنقص التغذية والوزن الزائد والسمنة، من خلال معالجة الدوافع المشتركة بين جميع أشكال سوء التغذية. ■

« وزاد إلى حد كبير العبء المزدوج لسوء التغذية - أي وجود نقص التغذية جنباً إلى جنب مع الوزن الزائد والسمنة - على نطاق العالم في جميع الفئات العمرية. وانخفضت النحافة ونقص الوزن خلال العقدين الأخيرين، فيما زادت السمنة

الفصل 3

تعريف جديد للتبويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

الرسائل الرئيسية

← لتحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله) وإعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع، لا بد من زيادة التمويل الفعال من حيث الكلفة. ولكن ليست هناك في الوقت الراهن صورة متسقة عن الموارد المالية التي يجري إنفاقها أو عن التكاليف التي ينطوي عليها تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

← هناك تعريفات عديدة للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود فوارق صارخة في التقديرات ويسبب مشاكل في تحديد المجالات الممولة تمويلاً ناقصاً وضمان المساءلة وتتبع الفعالية. وهناك حاجة ماسة إلى وضع تعريف وخرائط مشتركة. ويقترح هذا التقرير التعريف الجديد التالي:

يشير التمويل لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية إلى الموارد المالية العامة والخاصة، المحلية والأجنبية، الموجهة نحو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع

أشكاله. وتهدف هذه الموارد إلى ضمان توافر الأغذية المغذية والأمنة وإمكانية الحصول عليها واستقرار إمداداتها واستخدامها، وتستهدف الممارسات التي تفضل الأنماط الغذائية الصحية والخدمات الخاصة بالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية التي تمكّن هذه الأنماط الغذائية، كما أنها تشمل الموارد المالية الموجهة نحو تعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه الدوافع الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

← يتم إعطاء توجيهات لتطبيق نهج وتعريف مشتركين، بما في ذلك تصنيف رباعي المستويات ونظام كلمات مفتاحية لرسم خريطة تخصيص الموارد المالية. ويتعد هذا النهج عن الحدود النموذجية التي تحددها القطاعات ويعكس الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن الغذائي والتغذية.

هناك مجموعة واسعة من التقديرات لكلفة تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة. ولكن ليست هناك صورة متكاملة لمجموع الموارد المالية التي يتم إنفاقها على

تحديد المجالات الممولة تمويلًا ناقصًا، وضمان مساءلة المؤسسات، وتتبع الأثر الذي تحدثه التدخلات التي يجري تمويلها.

ويشكل الأمن الغذائي والتغذية مفهومين معقدين ومتعددَي الأبعاد ولا يتوافقان بدقة مع الأطر التي تحددها القطاعات. وتغطي التدخلات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، قطاعات وأبعادًا مختلفة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وغيرها من النتائج. ولكن، يتم عادة تحديد تدفقات التمويل والميزانيات وتصنيفها بحسب القطاعات، وبحسب الأغراض المرجوة داخل كل قطاع. وبالاتقال من نظام تصنيف قائم على القطاعات إلى قياس قائم على النتائج، تبرز مشاكل معقدة في ما يتعلق بمساهمة الموارد القطاعية في تحقيق الأمن الغذائي والنتائج التغذوية الإيجابية.

وبات هناك الآن فهم واسع للأمن الغذائي والتغذية ولكيفية ارتباطهما بشكل وثيق بالرغم من التوافق المحدود حول نطاق التدخلات التي تساهم في تحقيقهما. وتشكل الأنماط الغذائية الصحية والحالة الصحية العوامل المحددة الرئيسية للحالة التغذوية في حين أنَّ عوامل متعددة متصلة بالأمن الغذائي (مثل توافر أغذية مغذية وإمكانية الحصول عليها) والممارسات (مثلًا تلك المتصلة بالأغذية والتغذية، والرعاية، والسعي إلى التمتع بصحة جيدة) والخدمات (مثل المياه النظيفة، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية) تؤثر جميعها على القدرة والآليات والتي يمكن من خلالها للأفراد التوصل إلى أنماط غذائية صحية وصحة مناسبة. ولكن، تم بذل جهود محدودة حتى اليوم لإدراج هذه المجموعة الواسعة من التدخلات في التدابير الشاملة للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

الأمن الغذائي والتغذية وتوزيعها، ولا لكلفة تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة، ويعزى ذلك جزئيًا إلى عدم وجود تعريف متفق عليه للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وفي ظل عدم وجود تعريف موحد، سوف يتعذر إجراء تقييم مناسب للمستويات والفجوات القائمة في مجال التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية. ■

1.3

تجديات تعريف التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، وقياسه

يجري حاليًا تطبيق تعاريف عدّة للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، ما يؤدي إلى فوارق شاسعة في تقديرات مستويات التمويل الحالية. وعلى سبيل المثال، حتى في حالة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُعدّ الأكثر تقدمًا من حيث امتلاكها نظام تتبع عالمي وقاعدة بيانات مشتركة وموحدة عن المساعدات، ليس هناك تعريف موحد لقياس التمويل المخصص لدعم الأمن الغذائي والتغذية ولا مقياس للقيام بذلك. ويسفر هذا النقص عن تقديرات متباينة للغاية لحجم الأموال التي يتم إنفاقها على الأمن الغذائي والتغذية وللمجالات التي يتم إنفاقها فيها وبأي قدر من الفعالية، ما يؤثر سلبيًا بالتالي على تحليل الاتجاهات والنتائج اللازم لتقييم المسار المؤدي إلى تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة.

ويبقى توضيح ما الذي يشكل تمويلًا لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، عملية صعبة. وتطرح هذه المعضلة عددًا من التحديات، ليس فقط أمام تتبع المستويات الحالية للتمويل الموجه إلى الأمن الغذائي والتغذية، ولكن أيضًا أمام

والتغذية. ويبنى التعريف الموسّع على ذلك ليشمل تدفقات التمويل التي تساهم في التصدي للدوافع الرئيسية والعوامل الهيكلية الأساسية الكامنة وراء الزيادات الأخيرة في مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الشكل 15).

ويشير التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية إلى عملية توفير الموارد المالية أو الحصول عليها لضمان تمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بالإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية المستقرة للحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية ويناسب أذواقهم الغذائية لكي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة، فضلاً عن ممارسات الرعاية والتغذية الملائمة، والحصول على خدمات صحة والمياه والصرف الصحي لضمان المحافظة على حالة تغذوية مناسبة. إضافة إلى ذلك، يشمل التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية النفقات والاستثمارات التي تهدف إلى ضمان حماية جميع الأفراد من عدم الاستقرار في الأجلين القصير أو الطويل في مجال الأمن الغذائي والتغذية الناجم عن عوامل مناخية واقتصادية واجتماعية وتجارية وسياسية عديدة. ولذلك، يشمل التمويل جميع التدخلات المتوائمة مع مسارات السياسات التحويلية الستة المصممة لتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في وجه الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - وهي النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي - ولمعالجة العوامل الهيكلية الأساسية التالية: عدم الحصول على أغذية مغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، واستمرار معدلات عدم المساواة المرتفعة.

والأهم من ذلك هو أن التعاريف الحالية لا تشمل تمويل التدخلات المصممة تحديداً للتصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات السائدة في مجال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتي تم تحديدها في الإصدارات السابقة من هذا التقرير - وهي النزاعات، وتقلّب المناخ والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، المقترنة بالعوامل الهيكلية الأساسية التالية: عدم الحصول على أغذية مغذية وعدم القدرة على تحمّل كلفتها، وبيئات الأغذية غير الصحية، واستمرار ارتفاع معدلات عدم المساواة. ■

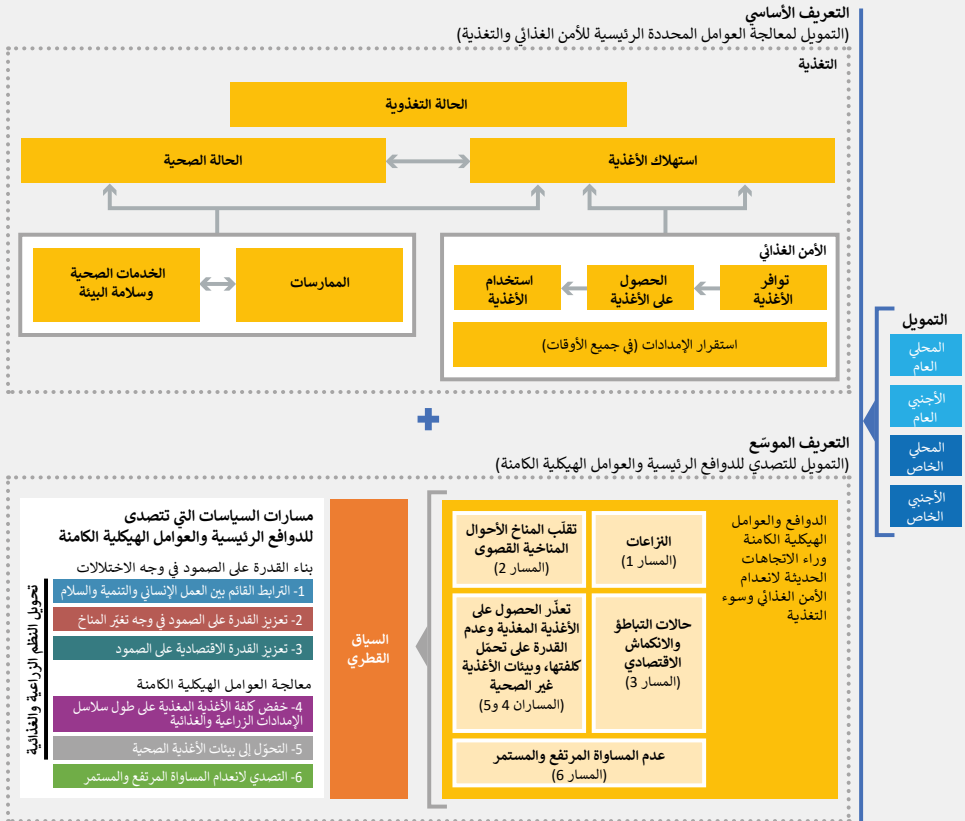
2.3

تعريف جديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

التمويل هو عملية توفير الأموال للقطاعين العام والخاص من أجل الانخراط في أنشطة اقتصادية، أو إجراء عمليات شراء، أو القيام بالاستثمارات. ويتم توفير الموارد المالية من جانب مصدر واحد أو مجموعة من المصادر الأربعة التالية: (1) العامة المحلية؛ (2) والعامة الأجنبية؛ (3) والخاصة المحلية؛ (4) والخاصة الأجنبية. ويمكن لكل مصدر أن يوفر التمويل من خلال مجموعة من الأدوات المالية لتمويل التدخلات القصيرة والطويلة الأجل بشروط تجارية أو ميسرة (مثل المنح أو القروض بأسعار أدنى من أسعار السوق).

ويضم التعريف الجديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية الوارد في هذا التقرير، تعريفاً أساسياً وآخر موسّعاً. أما التعريف الأساسي فيشمل تدفقات التمويل التي تدعم الجهود الرامية إلى معالجة العوامل المحددة الرئيسية للأمن الغذائي

الشكل 15 رسم بياني مفاهيمي للتعريف الجديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية - من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي (المقصد 1-2 من أهداف التنمية المستدامة) وسوء التغذية بجميع أشكاله (المقصد 2-2 من أهداف التنمية المستدامة)



ملاحظات: يرد تفعيل هذا التعريف وربطه بالموارد المالية باستخدام رموز محددة الغرض وكلمات مفاتيح متعلّقة بالتدخلات، في الجدول S3.3 من الملاحق التكميلية الخاصة بالفصل 3.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

» تدفقات التمويل والإبلاغ عنها ومن ثم وضع خطوط توجيهية لربط هذه التدفقات بالتعاريف. ولأغراض هذا التقرير، تم تطوير الرسم التخطيطي والتوجيهات الأساسية وتطبيقها للتوصل إلى تقديرات جزئية للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية ولأنماطها.

وتتوافر البيانات اللازمة لتطبيق التعريف الجديد للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة إلى بعض تدفقات التمويل فقط؛ وبالتالي، من غير الممكن إجراء تقييم واقعي لمقدار التمويل متاح ولا حساب الفجوة التمويلية لمؤازرة الجهود الرامية إلى تحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، يجب تطوير مصادر البيانات والمنهجيات المتبعة لضمان وجود بيانات أفضل لصنع القرارات المتعلقة بالتمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية بالاستناد إلى الأدلة. وبالتالي، يدعو هذا التقرير أيضاً إلى اعتماد نهج موحد لتفعيل التعريف الجديد عند رسم خرائطه وتطبيقه على البيانات المالية، وإلى توشي الشفافية في استخدام هذا النهج. ■

ولوضع إطار لزيادة التمويل وتحديد أهدافه بشكل أفضل، لا بد من فهم الدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وللبلدان المتأثرة بها. وفي السنوات العشر الأخيرة، تزايدت وتيرة وحدة النزاعات والأحوال المناخية القسوى وحالات الانكماش الاقتصادي، الأمر الذي قوّض الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، تؤدي المستويات المرتفعة من عدم المساواة في الدخل إلى تفاقم آثار هذه الدوافع.

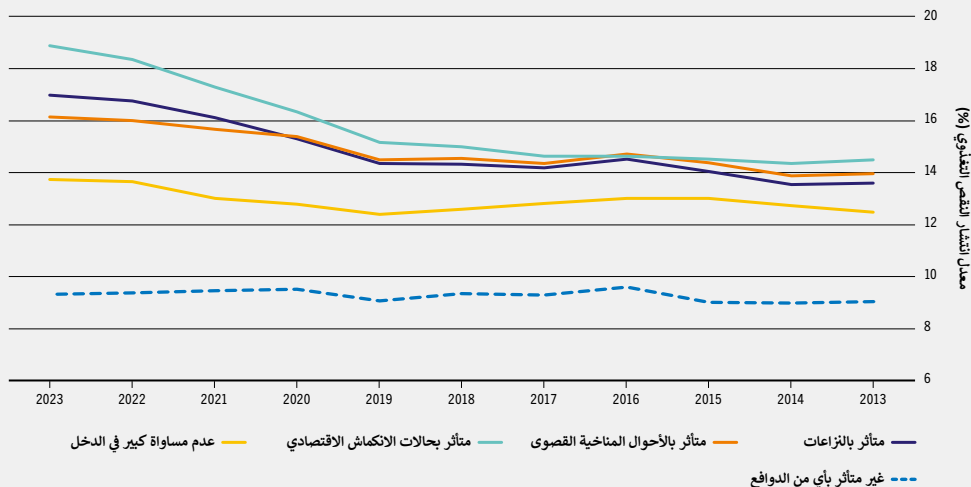
وفي حين أن كلاً من هذه الدوافع الرئيسية فريد من نوعه، فإنها تتفاعل مع بعضها البعض في الكثير من الأحيان لإحداث آثار مضاعفة متعددة تنتقل عن طريق النظم الزراعية والغذائية على حساب الأمن الغذائي والتغذية. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تتأثر جميع أبعاد الأمن الغذائي، بما في ذلك توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستقرار إمداداتها واستخدامها، فضلاً عن العوامل المحددة الأخرى للتغذية، ولا سيما الممارسات والخدمات الصحية وسلامة البيئة. وهذا ما تؤكد العلاقة بين وجود هذه الدوافع ومؤشرات الأمن الغذائي والتغذية.

وما يبعث على القلق أن غالبية البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تتأثر بما لا يقل عن دافع واحد من الدوافع الرئيسية، وعندما تتضافر دوافع عديدة، تتسبب الآثار المضاعفة في حدوث الزيادات الأكبر في مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي (الشكل 18).

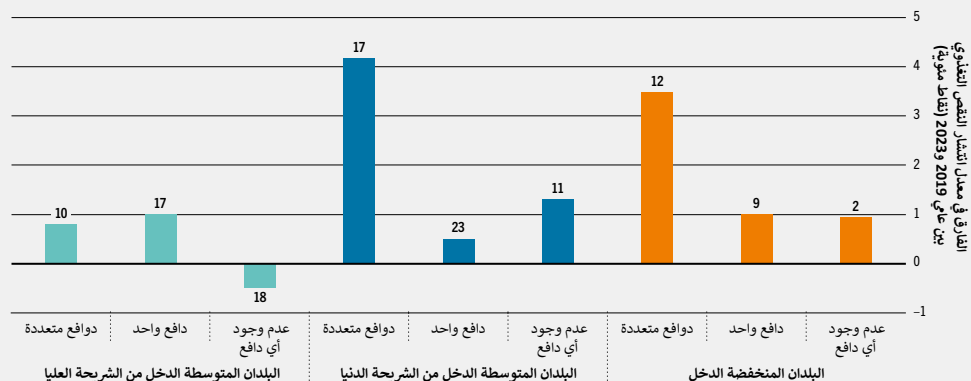
ويتطلب الانتقال من تعريف التمويل المخصص لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية إلى تطبيق هذا التعريف من أجل قياس مستويات التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، فهم كيفية تصنيف

الشكل 18 الجوع أعلى وقد زاد بقدر أكبر في معظم البلدان المتأثرة بالدوافع الرئيسية، كما أن الزيادات في مستويات الجوع أكبر في البلدان الفقيرة المتأثرة بأكثر من دافع واحد من الدوافع الرئيسية

ألف- اتجاه معدل انتشار النقص التغذوي في البلدان التي تتأثر بالدوافع الرئيسية والتي تعاني من عدم مساواة كبيرة في الدخل في الفترة 2013-2023



باء- الزيادات في مستويات الجوع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا كانت أعلى في البلدان المتأثرة بالدوافع الرئيسية المتعددة في الفترة 2019-2023



ملاحظات: يظهر الشكل 18 ألف معدل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2013 و2023 في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المتأثرة بأي من الدوافع الرئيسية الثلاثة (النزاعات، والأحوال المناخية القصوى، وحالات الانكماش الاقتصادي)، وفي البلدان التي تعاني من عدم مساواة كبيرة في الدخل. ولا تتعارض الفئات مع بعضها البعض، ذلك أنه يمكن لبلد معين أن يكون متأثرًا بأكثر من دافع رئيسي واحد أو أن يعاني من عدم مساواة كبيرة في الدخل. وإن البلدان غير المتأثرة بالدوافع الرئيسية هي البلدان التي لا تتأثر بالنزاعات أو الأحوال المناخية القصوى أو حالات الانكماش الاقتصادي. وإن تقديرات معدل انتشار النقص التغذوي هي تقديرات غير مرجحة. ويظهر الشكل 18 باء الفرق في معدل انتشار النقص التغذوي بين عامي 2019 و2023 (بالنقاط المئوية) في البلدان التي لم يتأثر الأمن الغذائي فيها بدافع من الدوافع الرئيسية (النزاعات، والأحوال المناخية القصوى، وحالات الانكماش الاقتصادي)، والبلدان التي تأثرت بدافع رئيسي واحد، والبلدان التي تأثرت بدوافع رئيسية متعددة، بحسب مجموعات البلدان المصنفة بحسب الدخل. ويشير الرقم الموجود أعلى كل شريط إلى عدد البلدان الموجودة في تلك الفئة. ويشمل التحليل 119 بلدًا منخفض ومتوسط الدخل تتوافر بشأنها معلومات عن معدل انتشار النقص التغذوي. ويمكن الرجوع إلى الجدول S3.5 من الملاحق التكميلية الخاصة بالفصل 3 للاطلاع على المنهجية ومصادر البيانات.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

الفصل 4

المستويات والفجوات الحالية في التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

مختلف المناطق) والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (في مختلف مجموعات الدخل).

← هناك صعوبة أكبر في تتبع تمويل القطاع الخاص.

← قد تتطلب السياسات والتدخلات اللازمة لتحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة، تمويلًا تصل قيمته إلى عدة تريليونات دولارات أمريكية.

← سيؤدي عدم سد الفجوة في التمويل بحلول عام 2030 إلى استمرار معاناة ملايين الأشخاص من النقص التغذوي وإلى عدم إحراز تقدم كافٍ باتجاه تحقيق جميع المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية. وسترتب عن معالجة التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لهذا الإخفاق، تكاليف تقدر قيمتها بعدة تريليونات دولارات أمريكية.

← من شأن زيادة الكفاءة في استخدام التمويل القائم أن تساعد على تقليص الفجوة التمويلية.

تسمح البيانات المتاحة بمعظمها بتتبع تدفقات الإنفاق العام، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتدفقات الرسمية الأخرى فقط. وإن تتبع تدفقات التمويل الخاص أصعب بشكل عام. وبغض النظر عن مقدار التمويل اللازم تحديداً لتحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من أهداف التنمية المستدامة، قد تكون كلفة عدم تعبئة هذا التمويل كبيرة وضارة. ■

1.4

تتبع المستويات الحالية للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

بالكاد طرأ أي تغيير يُذكر على الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين على المستوى العالمي

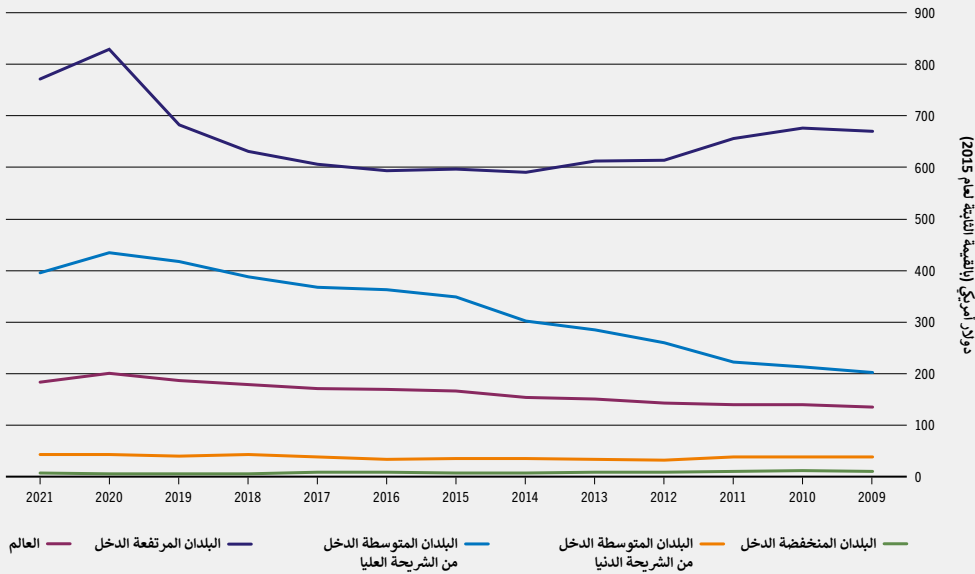
الرسائل الرئيسية

← الإنفاق العام على الزراعة منخفض ولا يشهد نموًا في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

← سجّل الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية ارتفاعاً قبل تفشي جائحة كوفيد-19 في بلدين اثنين من البلدان المنخفضة الدخل وثمانية بلدان متوسطة الدخل مع أن الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل لم تكن تتمتع بقدرة كبيرة على الإنفاق للتصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

← يستحوذ الأمن الغذائي والتغذية على أقل من ربع المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى. وفي الفترة من 2017 إلى 2021، بلغت قيمة هذه التدفقات ما مقداره 76 مليار دولار أمريكي، ساعدت نسبة 34 في المائة منها فقط على التصدي للدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وزادت هذه التدفقات بقدر أكبر في أفريقيا (في

الشكل 21 الإنفاق الحكومي المحلي العام على الزراعة لكل فرد من السكان الريفيين منخفض جداً ولا يشهد زيادة واضحة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث تشتد الحاجة إليه للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية



ملاحظات: يشمل الإنفاق العام إنفاق الحكومة المركزية والحكومات دون الوطنية حيثما تكون موجودة، وإلا فإنه يشمل فقط إنفاق الحكومة المركزية. كما أنه لا يتضمن المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى المدرجة في الميزانية والإنفاق العام على البحث والتطوير. ويبلغ عدد البلدان المشمولة ما مجموعه 196 بلدًا. ويستثنى منها الجبل الأسود وكاليدونيا الجديدة وسانت كيتس ونيفيس وصربيا بسبب عدم اكتمال بيانات الإنفاق العام فيها. ويشمل الرسم البياني تقديرات لنقاط بيانات الإنفاق العام غير المتوافرة، عند الضرورة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية: الإنفاق الحكومي. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/IG>. الترخيص: CC-BY-4.0.

↓ <https://doi.org/10.4060/cd1254en-fig21>

بين عامي 2010 و2021 في البلدان المنخفضة الدخل، وشهد زيادة طفيفة جدًا في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في السنوات الأخيرة من الفترة المذكورة (الشكل 21). وبلغ الإنفاق العام على الزراعة في هاتين المجموعتين من البلدان المصنفة بحسب الدخل، ما مقداره 8 دولارات أمريكية و37 دولارًا أمريكيًا فقط على التوالي لكل فرد من السكان الريفيين في المتوسط خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2019. وكان الإنفاق أعلى بكثير في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل، وزاد بشكل

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024

الجدول 11 تركيبة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في بلدان مختارة منخفضة ومتوسطة الدخل

أوغندا	جنوب أفريقيا	الفلبين	بنجربا	المكسيك	بن	الهند	بن	البرازيل	3
(النسبة المئوية للمتوسط السنوي)									
73	55	40	55	56	75	85	50	31	65
استهلاك الأغذية والحالة الصحية (التعريف الأساسي)									
59	35	37	33	40	53	83	39	14	50
استهلاك الأغذية									
28	10	33	23	34	21	45	30	11	23
توافر الأغذية									
25	18	3	8	0	31	35	7	1	19
الحصول على الأغذية									
6	7	1	2	6	0	3	2	1	9
استخدام الأغذية									
14	19	3	21	17	20	2	11	17	14
الحالة الصحية									
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0
ممارسات الرعاية والتغذية									
13	19	3	21	17	22	4	11	17	14
الخدمات الصحية وسلامة البيئة									
27	45	60	45	44	25	15	50	69	35
الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسع)									

ملاحظات: يتعلّق المتوسط السنوي (بالنسبة المئوية) بالفترات التالية: 2018-2022 في البرازيل وجورجيا والهند وكينيا والمكسيك وأوغندا؛ و2018-2021 في بنجربا؛ و2019-2023 في الفلبين؛ و2017-2021 في بن وجنوب أفريقيا. وتعدّ أوغندا بلدًا منخفض الدخل، فيما بن والهند وكينيا والفلبين وبنجربا هي بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بينما البلدان الأربعة الأخرى هي بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا. واستمدت التقديرات بتطبيق المنهجية التي يجري وصفها في الملاحق التكميلية الخاصة بالقسم S4.2 من الفصل 4. وقد لا تتطابق بعض المجاميع الفرعية بسبب تقريب الأرقام.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) استنادًا إلى البنك الدولي. 2023. World Bank Data Catalog: Benin BOOST. <https://datacatalog.worldbank.org>. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. platform: Public expenditure and revenue flows Orçamentos Anuais PLDO I LDO. 2024. CC-BY-4.0. الترخيص: CC-BY-4.0. في ما يخص بن: حكومة البرازيل. 2024. PLOA I LOA - Atos Normativos. gov.br - Ministério do Planejamento e Orçamento. [ورد ذكره في 30 أبريل/نيسان 2024]. <https://www.gov.br/planejamento/pt-br/assuntos/orcamento/orcamentos-anuais>. في ما يخص البرازيل: وزارة مالية جورجيا. 2024. Ministry of Finance of Georgia. [ورد ذكره في 30 أبريل/نيسان 2024]. <https://www.mof.ge/en>. في ما يخص جورجيا: وزارة المالية، حكومة الهند. 2024. Accounting information. Controller General of Accounts, Department. [ورد ذكره في 30 أبريل/نيسان 2024]. <https://cga.nic.in/index.aspx#account-section>. في ما يخص الهند: وزارة الخزانة الوطنية والتخطيط الاقتصادي في جمهورية كينيا. 2021. تقارير مقترحات ميزانية القطاع. [ورد ذكره في 30 أبريل/نيسان 2024]. <https://www.treasury.go.ke/sector-budget-proposal-reports>. في ما يخص كينيا: حكومة المكسيك. 2024. Investor Relations. Gobierno de México. [ورد ذكره في 9 مايو/أيار 2024]. https://www.finanzaspublicas.hacienda.gob.mx/es/Finanzas_Publicas/Ingles. في ما يخص المكسيك: حكومة بنجربا. 2024. Open Treasury. [ورد ذكره في 30 أبريل/نيسان 2024]. <https://opentreasury.gov.ng>. في ما يخص بنجربا: جمهورية الفلبين، وزارة الميزانية والإدارة. 2022. Budget of expenditures and sources of financing FY 2023. مانيل. <https://www.dbm.gov.ph/index.php/2023/budget-of-expenditures-and-sources-of-financing-fy-2023>. في ما يخص الفلبين: جمهورية جنوب أفريقيا، وزارة الخزانة الوطنية. 2024. National Treasury. [ورد ذكره في 30 أبريل/نيسان 2024]. <https://www.treasury.gov.za/documents/national%20budget/default.aspx>. في ما يخص جنوب أفريقيا: البنك الدولي. 2023. Uganda BOOST Public. World Bank Data Catalog: Uganda BOOST Public. 2023. <https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038076>. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. Expenditure Database. الترخيص: CC-BY-4.0. في ما يخص أوغندا.

وبحلول عام 2021، كانت معظم الموارد تتدفق إلى استهلاك الأغذية (35 مليار دولار أمريكي من أصل 77 مليار دولار أمريكي)، فيما تم تخصيص قدر أقل من الموارد للتصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (27 مليار دولار أمريكي) وقدر أقل حتى للحالة الصحية (15 مليار دولار أمريكي) (الجدول 12).

وبلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى على أساس نصيب الفرد خلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2021، ما مقداره 30 دولارًا أمريكيًا في المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل مقابل 10 دولارات أمريكية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و8 دولارات أمريكية في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وزادت المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية، من عام 2017 إلى عام 2021، بشكل أكبر إلى أفريقيا في مختلف المناطق وإلى البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا في مختلف فئات الدخل.

ويتم جمع التمويل الخاص التجاري وغير التجاري معًا تحت تسمية "القطاع الخاص".

وبلغت قيمة التدفقات الخيرية للأمن الغذائي والتغذية ما مقداره 4 مليارات دولار أمريكي فقط في السنة في المتوسط بين عامي 2017 و2021، وكانت موجّهة بشكل خاص نحو دعم استهلاك الأغذية والصحة. وتقدّر قيمة التحويلات المالية العابرة للحدود بنحو 735 مليار دولار أمريكي في المتوسط في الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2022 (بالأسعار الحالية). وتم تخصيص نصف هذه التدفقات تقريبًا للاستخدامات التي يُحتمل أن تكون قد ساهمت في تحقيق الأمن الغذائي

« منتظم فقط في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ولا تتوافر بيانات الإنفاق العام بسهولة في جميع البلدان بما يمكن من تطبيق التعريفين الأساسي والموسع للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

ويبدو أن الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في بلدين اثنين من البلدان المنخفضة الدخل، هما بنن وأوغندا، قد ازداد. وتمّ في المتوسط تخصيص 65 في المائة من مجموع الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية في بنن و73 في المائة منه في أوغندا (الجدول 11) خلال الفترة التي شملها التحليل، لاستهلاك الأغذية وللصحة؛ واستُخدمت الحصة المتبقية للتصدي للدوافع الرئيسية الكامنة وراء الزيادات الأخيرة في مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وتُسجّل ثمانية بلدان متوسطة الدخل أيضًا زيادة مطلقة في إنفاقها العام على الأمن الغذائي والتغذية. وتميل حصة الإنفاق العام على الأمن الغذائي والتغذية المخصصة للدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، إلى أن تكون أعلى في المتوسط في هذه البلدان المتوسطة الدخل (الجدول 11).

وبلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية ما مقداره 77 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ومعظمها من المساعدات الإنمائية الرسمية. ولم يتم تخصيص حتى ربع هذه التدفقات الموجّهة إلى جميع قطاعات المعونة، للأمن الغذائي والتغذية بين عامي 2017 و2021 (الجدول 12).

وكانت تركيبة المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية مستقرة إلى حد كبير على مر الزمن،

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024

الجدول 12 المساعدات الإنمائية الرسمية العالمية والتدفقات الرسمية الأخرى لجميع قطاعات المعونة وللأمن الغذائي والتغذية

المتوسط	2021	2020	2019	2018	2017	
(بمليارات الدولارات الأمريكية بالقيمة الثابتة لعام 2021 وبالنسبة المئوية)						
329	354	362	312	310	305	المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى إلى جميع قطاعات المعونة
4	-2	16	1	1		معدل النمو (%)
76	77	81	77	74	72	المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية (التعريفان الأساسي والموسع)
2	-5	6	4	2		معدل النمو (%)
51	50	55	51	49	48	المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية (التعريف الأساسي)
1	-9	7	6	2		معدل النمو (%)
37	35	40	38	36	36	المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية - استهلاك الأغذية (التعريف الأساسي)
0	-13	4	6	1		معدل النمو (%)
14	15	15	13	13	12	المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية - الحالة الصحية (التعريف الأساسي)
6	1	15	4	4		معدل النمو (%)
26	27	27	25	25	24	المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية - الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسع)
3	3	4	1	3		معدل النمو (%)
60	61	62	60	58	59	المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية (التعريفان الأساسي والموسع)
1	-2	4	3	-3		معدل النمو (%)
38	37	40	38	37	38	المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية (التعريف الأساسي)
0	-6	4	3	-2		معدل النمو (%)
28	26	29	29	27	28	المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية - استهلاك الأغذية (التعريف الأساسي)
-2	-11	2	4	-3		معدل النمو (%)
10	11	11	10	10	9	المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية - الحالة الصحية (التعريف الأساسي)
5	7	10	1	1		معدل النمو (%)
22	24	22	21	21	22	المساعدات الإنمائية الرسمية للأمن الغذائي والتغذية - الدوافع الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (التعريف الموسع)
2	6	4	3	-4		معدل النمو (%)

ملاحظات: تمثل تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى المستمدة من قاعدة بيانات AidData أكثر بقليل من 5 في المائة من مجموع التدفقات في المتوسط خلال الفترة المذكورة. وإن التدفقات الرسمية الأخرى المسجلة في قاعدة بيانات AidData ليست مشمولة بسبب صعوبة تقدير نسبة هذه التدفقات التي تتمتع بخصائص المساعدات الإنمائية. وتنجم المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات الرسمية الأخرى للأمن الغذائي والتغذية عن تطبيق التعريفين الأساسي والموسع للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وقد لا تتطابق بعض المجماميع الفرعية بسبب تقريب الأرقام.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) بالاستناد إلى تطبيق المنهجية الواردة في الملحق التكميلية الخاصة بالقسم S4.3 من الفصل 4 على البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. OECD Data Explorer. 2024. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024]. [https://data-explorer.oecd.org/?fs\[0\]=T%2Co&pg=0&fc=Topic&bp=true&snb=580](https://data-explorer.oecd.org/?fs[0]=T%2Co&pg=0&fc=Topic&bp=true&snb=580) و William & Mary. 2024. AidData: Data <https://www.aiddata.org/datasets>. [تمت زيارة الموقع في 24 يوليو/تموز 2024].

« والتغذية. وتم استخدام معظم هذا المبلغ لاستهلاك الأغذية وليس للاستثمارات في الزراعة وأنشطة النظم الغذائية الأخرى.

ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في "الأغذية والزراعة" إلى 19 مليار دولار أمريكي في المتوسط بين عامي 2017 و2022. وتشير تقديرات تقرير حالة التمويل المختلط لعام 2023 إلى أنه في المتوسط، في الفترة الممتدة من عام 2020 إلى عام 2022، كانت نسبة 26 في المائة من المعاملات المالية المختلطة التي بلغت قيمتها 1.2 مليار دولار أمريكي في السنة، "متوائمة" مع الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وبلغت قيمة القروض المصرفية الصافية 10 مليارات دولار أمريكي في المتوسط بين عامي 2017 و2021، وشهدت انخفاضًا شبه متواصل. ■

2.4

كلفة السياسات والتدخلات الزامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030

نظرًا إلى الفجوات القائمة في البيانات، يتم في الكثير من الأحيان استخدام نماذج اقتصادية لتقدير الاستثمارات الإضافية اللازمة، وبخاصة للحد من الجوع ومعالجة الشواغل التغذوية.

وتوفر الدراسات تقديرات مختلفة للكلفة. فتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن السياسات والتدخلات اللازمة للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من أهداف التنمية المستدامة تحتاج

إلى موارد إضافية من الآن وحتى عام 2030 تتراوح قيمتها بين 176 و3 975 مليار دولار أمريكي من أجل استئصال النقص التغذوي، بالإضافة إلى مبلغ 90 مليار دولار أمريكي إضافي لتحقيق مقاصد عالمية مختارة تتعلق بنقص التغذية. وترتفع التقديرات بشكل حاد إلى 15.4 ترليون دولار أمريكي إذا ما أضيفت أنواع السياسات التحويلية التي تستوجب تمويلها لزيادة قدرة الملايين من الأشخاص على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية والحد في الوقت نفسه من النقص التغذوي (الشكل 29). ■

3.4

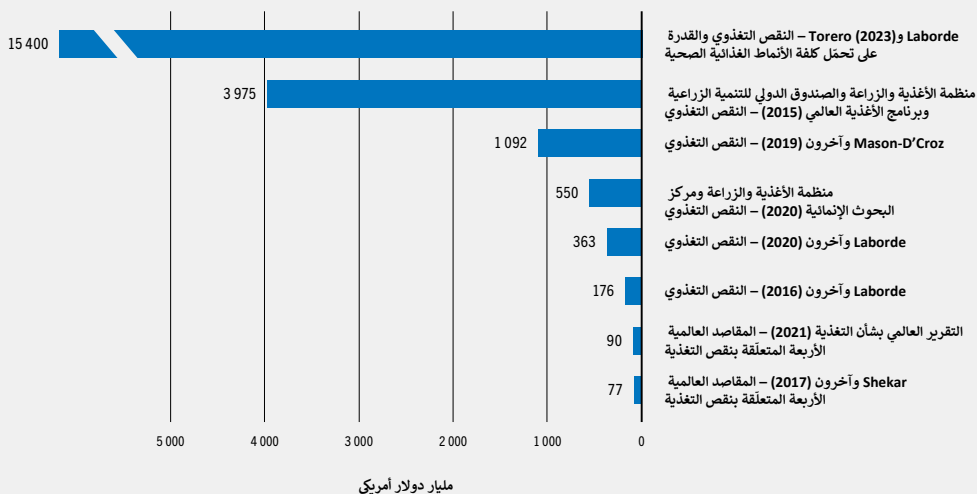
كلفة التقاعس أو التأخر في اتخاذ الإجراءات

تتمثل كلفة عدم سدّ الفجوة التمويلية في استمرار معاناة ملايين الأشخاص، بحلول عام 2030 وما بعده، من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعجزهم عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية واقتصادية وصحية في الأجلين المتوسط والطويل.

ويؤثر انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن في الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الغذائية. وسيكون لعدم تمويل هذه المساعدة عواقب سلبية على الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان المانحة. علاوة على ذلك، سيسفر عدم تمويل الإجراءات التي تتصدى للدوافع الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عن تكاليف اجتماعية واقتصادية وبيئية عالية.

وينطوي العبء المزدوج لسوء التغذية على تأثير اقتصادي سلبي خطير على الأفراد والسكان. وتنتقل المستويات الخطيرة من هذا العبء المزدوج إلى البلدان الأشد فقرًا. «

الشكل 29 تشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى تريليونات الدولارات الأمريكية لتمويل الاستثمارات الرامية إلى القضاء على الجوع وبعض أشكال سوء التغذية وإلى زيادة القدرة على تحمل كلفة الانبساط الغذائية الصحية بحلول عام 2030



ملاحظات: في جميع الدراسات، يتم ضرب تقدير الكلفة المتوسطة الإضافية في السنة بعدد السنوات التي تشملها فترة محاكاتها والتي يتم تحديدها في الجدول 17 من التقرير الرئيسي.

المصادر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة) بالاستناد إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. 2015. تحقيق هدف القضاء على الجوع: الدور الحاسم للاستثمارات في الحماية الاجتماعية والزراعة. روما، منظمة الأغذية والزراعة. <https://www.fao.org/3/i4951a/i4951a.pdf>; Global Nutrition Report. 2021. *2021 Global Nutrition Report. The state of global nutrition*. Bristol, UK, Development Initiatives. <https://globalnutritionreport.org/reports/2021-global-nutrition-report>; Laborde, D., Bizikova, L., Lallemand, T. & Smaller, C. 2016. *Ending Hunger: What would it cost?* Winnipeg, Canada, IISD (International Institute for Sustainable Development) and IFPRI (International Food Policy Research Institute). <https://www.iisd.org/system/files/publications/ending-hunger-what-would-it-cost.pdf>; Laborde, D., Murphy, S., Parent, M., Porciello, J. & Smaller, C. 2020. *Ceres2030: Sustainable solutions to end hunger. Summary report*. Cornell University, IFPRI and IISD. https://ceres2030.iisd.org/wp-content/uploads/2021/03/ceres2030_en-summary-report.pdf; Laborde, D. & Torero, M. 2023. Modeling actions for transforming agrifood systems. In: J. von Braun, K. Afsana, L.O. Fresco & M.H. Ali Hassan, eds. *Science and Innovations for Food Systems Transformation*, p. 105–132. <https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-15703-5>; Mason-D'Croz, D., Sulser, T.B., Wiebe, K., Rosegrant, M.W., Lowder, S.K., Nin-Pratt, A., Willenbockel, D., Robinson, S., Zhu, T., Cenacchi, N., Dunston, S. & Robertson, R.D. 2019. Agricultural investments and hunger in Africa modeling potential contributions to SDG2 – Zero Hunger. *World Development*, 116, 38–53. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.12.006>; Shekar, M., Kakietek, J., Eberwein, J.D. & Walters, D. 2017. *An investment framework for nutrition: Reaching the global targets for stunting, anemia, breastfeeding, and wasting*. Directions in Development Series. Washington, DC, World Bank. <https://hdl.handle.net/10986/26069>; ZEF (Center for Development Research of the University of Bonn) & FAO. 2020. *Investment costs and policy action opportunities for reaching a world without hunger (SDG2)*. Rome and Bonn. <https://doi.org/10.4060/cb1497en>

وتجد الحكومات في العديد من البلدان صعوبات في تطبيق الميزانيات التي مؤلّتها. وقد لا يتم استخدام جزء من التمويل المتاح بأكبر قدر من الفعالية من حيث الكلفة وبطريقة منصفة ومستدامة بيئيًا.

وأظهر إصدار عام 2022 من هذا التقرير أن إعادة توجيه جزء من الدعم العالمي للأغذية والزراعة والذي بلغت قيمته نحو 630 مليار دولار أمريكي في السنة في المتوسط في الفترة 2013-2018، من شأنها أن تجعل الأنماط الغذائية الصحية أقل كلفة وميسورة أكثر، على المستوى العالمي وفي البلدان المتوسطة الدخل بشكل خاص.

وتظهر دراسة تناولت ستة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن فرصة تحقيق مخرجات زراعية وغذائية أعلى، وتهيئة آلاف فرص العمل غير الزراعية في المناطق الريفية، والسماح لملايين الأشخاص بالتححرر من براثن الفقر والتمتع بالقدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، ستضيق ما لم تحسّن حكومات هذه البلدان طريقة تخصيص ميزانياتها في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية. ■

« ومع أن السياسات التحويلية قد تكلف مليارات الدولارات الأمريكية، إلا أن كلفة عدم تمويلها قد تصل بسهولة إلى تريليونات الدولارات الأمريكية. وتشير تقديرات تقرير المشاورات العالمية الصادر عن تحالف استخدام الأراضي والأغذية إلى أن النظم الحالية لاستخدام الأغذية والأراضي ولدت على نطاق العالم تكاليف صحية وتغذوية وبيئية وصلت إلى 12 ترليون دولار أمريكي في السنة بأسعار عام 2018. ووفرت طبعة عام 2020 من هذا التقرير أدلة تفيد بأنه في ظل أنماط استهلاك الأغذية الحالية، من المتوقع أن تتجاوز التكاليف الصحية المرتبطة بالأنماط الغذائية والناجمة عن الوفيات والأمراض غير المعدية ما مقداره 1.3 تريليونات دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2030. وخُصّص تقرير حالة الأغذية والزراعة 2023 إلى أن التكاليف المستترة العالمية المحددة كميًا والناشئة عن النظم الزراعية والغذائية تبلغ 10 تريليونات دولار أمريكي أو أكثر، مع هيمنة التكاليف المستترة المحددة كميًا الناشئة عن نماذج الأنماط الغذائية التي تزيد خطر الإصابة بالأمراض والتي يمكنها أن تؤدي إلى تدني إنتاجية اليد العاملة.

الفصل 5 ما هي الإجراءات المطلوبة من أجل تحفيز التمويل القابل للتوسع لسد الفجوة التمويلية؟

الرسائل الرئيسية

سيكون ضروريًا لتمويل العمل الهادف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

❖ لا بدّ من أن يتحول هيكل التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية من اتباع نهج انعزالي إلى تبني منظور أكثر شمولاً يرى فيه أصحاب المصلحة تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على أنه هدف منفرد على مستوى السياسات ويندرج ضمن تدفقات تمويلهم واستثماراتهم الأوسع نطاقاً.

❖ ينبغي أن يشتمل هيكل التمويل الحالي المجزأ على قدر أكبر من التنسيق بين الجهات المانحة ومصارف التنمية والمؤسسات المالية والمؤسسات الخيرية، مع مراعاة أولويات البلدان المستفيدة. ويجب أن تراعى أولويات السياسات التي وضعتها الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية عند إنشاء هيكل تمويل محسّن من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

❖ إنّ تحسين الشفافية أمر ضروري لتعزيز التنسيق والكفاءة بين مختلف أصحاب المصلحة وسيطلب مواءمة معايير جمع البيانات على المستويين الوطني والعالمي وإتاحة البيانات، وهو أمر بالغ الأهمية لتوجيه التمويل نحو البلدان الأشد تضرراً من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والدوافع الكامنة وراءهما.

❖ ثمة حاجة ملحة إلى حلول مبتكرة وشاملة ومنصفة من أجل زيادة التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تعاني من قدرة محدودة على الوصول إلى التمويل. ويظهر في معظم تلك البلدان انتشار كبير لحالات النقص التغذوي والتقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة من العمر مقارنة مع البلدان التي تتمتع بقدرة عالية على الوصول إلى التمويل.

❖ لا بدّ من تقديم المنح أو القروض الميسرة للبلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل. ويمكن لاستراتيجيات التمويل المختلط أن تحدّ من المخاطر المالية وأن تدعم زيادة تدفق التمويل الخاص، في حين يمكن للبلدان ذات القدرة العالية على الوصول إلى التمويل أن تستفيد من أدوات التمويل الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة بغية تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

❖ إنّ إتاحة أدوات التمويل بصورة أكبر أمام الفئات السكانية التي تواجه صعوبات في الوصول إلى خدمات التمويل، مثل النساء والشعوب الأصلية وصغار المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي،

1.5

زيادة تدفقات التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية

كانت لدى نسبة 63 في المائة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي جرى تحليلها (وبلغ مجموعها 119 بلدًا) قدرة محدودة أو متوسطة على الوصول إلى التمويل، في حين كانت نسبة قليلة منها (37 في المائة) تتمتع بقدرة عالية على الوصول إلى التمويل. ويتسم انتشار النقص التغذوي بأنه أعلى بكثير، في المتوسط، في البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل (نسبة 23.1 في المائة) مقارنة مع البلدان ذات القدرة المتوسطة (نسبة 10.4 في المائة) والعالية (نسبة 6.9 في المائة) على الوصول إلى التمويل. ويلاحظ وجود اتجاه مشابه بالنسبة إلى التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة من العمر، مع أنَّ المعدل الوسطي للتقزم في البلدان ذات القدرة المحدودة والمتوسطة على الوصول إلى التمويل متقارب للغاية (نسبة 23.9 و 20.9 في المائة على التوالي) (الجدول 18).

ومن ناحية أخرى، كانت نسبة 74 في المائة من البلدان التي جرى تحليلها متأثرة بواحد أو أكثر من الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ونسبة 66 في المائة من هذه البلدان لديها قدرة محدودة أو متوسطة على الوصول إلى التمويل (ومعظمها لديها قدرة محدودة، بنسبة 42 في المائة). ويشكل وجود نسبة عالية من البلدان المتأثرة بدافع رئيسي واحد منها على الأقل سببًا كافيًا لتعميم أهداف الأمن الغذائي والتغذية في أنواع تمويل قطاعي أخرى لا تشمل فيها الأولويات دائمًا تحقيق المقصدين 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة.

ولكن في معظم الحالات، تكون البلدان الأشد حاجة إلى التمويل (من حيث كل من مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي والتأثرة بالدوافع الرئيسية) تعاني من قيود هيكلية تحول دون زيادة التمويل الموجه نحو خيارات الأمن الغذائي والتغذية. ومن الناحية الرسمية، حتى لو تمكنت جميع البلدان من الوصول إلى معظم خيارات التمويل المتاحة، فإنَّ قدرتها على الوصول إلى التمويل ستكون مرتبطة بمستويات المخاطر المالية المحتملة والتكاليف المصاحبة لها. وبما أنَّ جميع أصحاب المصلحة الماليين يفضلون تجنب المخاطر، لا سيما العاملين منهم في القطاع الخاص والتجاري، سيكون من المستحيل عمليًا أن يشاركوا في البلدان ذات المخاطر المالية الأعلى.

وعليه، فإنَّ البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل قد تعتمد فقط على المنح أو القروض المنخفضة أو المعدومة الفائدة المبنية عن التدفقات الإنمائية الدولية (مثل المساعدات الإنمائية الرسمية)، حيث قد لا تكون الأدوات المالية الأخرى متاحة - أو بصورة أدق، قد لا يكون أصحاب المصلحة الماليون مهتمين بسبب ارتفاع المخاطر المالية في البلد المعني (الشكل 32).

وإنَّ حشد الإيرادات الضريبية المحلية هو حل أكثر جدوى في البلدان ذات القدرة المتوسطة على الوصول إلى التمويل. كما أنَّ إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية تعتمد بشدة على الدخل (فكلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كلما زادت الطاقة الضريبية)، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل طبيعة تكوين الاقتصادات الوطنية ودرجة إضفاء الطابع الرسمي عليها، والآليات المؤسسية وآليات الحوكمة.

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024

الجدول 18 مدى قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط على الوصول إلى التمويل، مع مراعاة مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية ودوافعها الرئيسية

مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية			عدد البلدان المتأثرة بالدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية										قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل
انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال (> 5 سنوات)	انتشار التقزم لدى الأطفال (> 5 سنوات)	نسبة انتشار النقص التغذوي من إجمالي عدد السكان	البلدان غير المتأثرة بالدوافع الرئيسية	الظواهر المناخية القسوى - حالات الاكتماش الاقتصادي - الصراعات	الصراعات - الظواهر المناخية القسوى	الصراعات - حالات الاكتماش الاقتصادي	الظواهر المناخية القسوى - حالات الاكتماش الاقتصادي	الصراعات	حالات الاكتماش الاقتصادي	الظواهر المناخية القسوى	المجموع		
2022	2022	2023	2013-2022										
(النسبة المئوية للمعدل الوسطي)													
(عدد البلدان)													
4.9	23.9	23.1	7	4	9	2	3	3	4	12	44	قدرة محدودة: مخاطر مالية عالية	
6.4	20.9	10.4	10	0	4	0	3	2	3	9	31	قدرة متوسطة: مخاطر مالية متوسطة	
7.7	13.3	6.9	14	2	6	1	5	2	3	11	44	قدرة عالية: مخاطر مالية منخفضة	
—	—	—	31	6	19	3	11	7	10	32	119	المجموع	

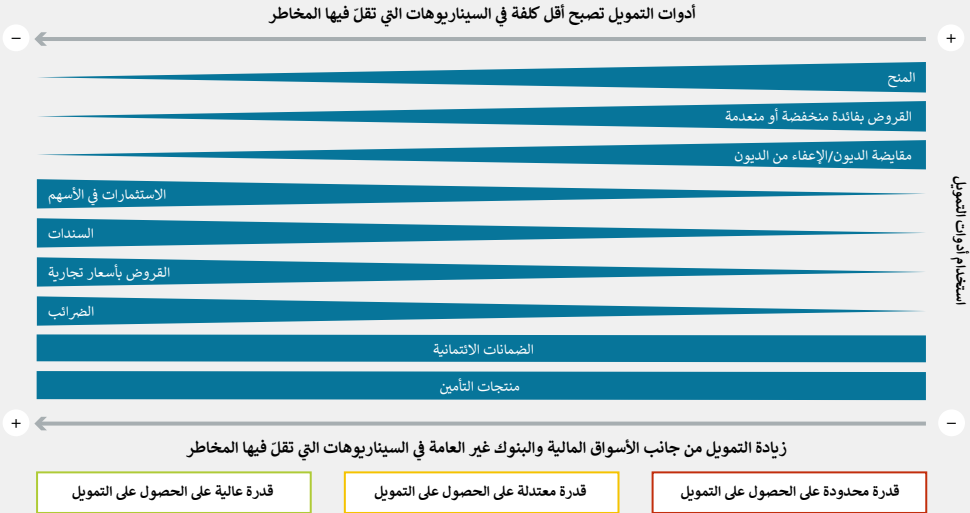
ملاحظات: المعدلات الوسطية لانتشار النقص التغذوي والتقزم والوزن الزائد لدى الأطفال غير مرجحة. انظر الملحق التكميلية للفصل 3 للاطلاع على قائمة بالبلدان التي جرى تحليلها والمنهجية المتبعة في تحديد البلدان المتأثرة بالدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. انظر الملحق التكميلية للفصل 5 للاطلاع على تفاصيل المعايير المستخدمة في تقييم قدرة البلدان على الوصول إلى التمويل.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

المقدمة من تدفقات التمويل الخاص مثل استثمارات الشركات والنظم المصرفية وأسواق رأس المال، وستكون هناك حاجة إلى عدد أقل بكثير من أنشطة تخفيف المخاطر المطلوبة من الجهات المانحة أو القطاع العام. ■

وحين تنخفض المخاطر المالية، تزيد تدفقات التمويل المتاحة للبلدان. فالبلدان التي تتمتع بقدرة عالية على الوصول إلى التمويل ستستفيد من الاستثمارات في الأسهم ومن القروض والسندات ذات المعدلات التجارية

الشكل 32 ما هي الأدوات والآليات المالية الأكثر ملاءمة في السياق القطري؟



المصدر: Zoubek, S., Lateef, A., Carrasco Azzini, G. & Holleman, C. (forthcoming). *Reorientation, innovation and the global architecture for financing for food security and nutrition – Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2024*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper. Rome, FAO.

من استراتيجية التمويل المختلط. ويمكن الاستفادة من المنح و/ أو القروض، المقدمة بالاقتران مع المساعدة الفنية، من أجل إزالة القيود الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى تدفقات التمويل الخاص - عدم أهلية المشاريع للتمويل المصرفي وضعف الجاهزية التشغيلية للحصول على التمويل - التي غالبًا ما تواجهها عادة مبادرات الأمن الغذائي والتغذية (الشكل 33).

ويمثل التمويل المختلط أداة لتخفيف المخاطر يستخدمها المستثمرون من القطاع

2.5 نهج وأدوات تمويل مبتكرة لسد الفجوة التمويلية لتحقيق المقصدين 1-2 و2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة

وفي حين أن المنح والقروض المنخفضة الفائدة أو من دون فائدة هي دون شك من الأدوات المالية الميسرة التقليدية، يمكن تصميمها بطرق مبتكرة أكثر لكي تتضافر مع مبادرات تخفيف المخاطر بهدف زيادة تدفقات التمويل الخاص، بوصفها جزءًا

الشكل 33 أدوات التمويل المبتكرة الموصى بها للبلدان، مع مراعاة قدرتها على الوصول إلى تدفقات التمويل

الف- القدرة المحدودة على الحصول على التمويل	باء- القدرة المعتدلة على الحصول على التمويل	جيم- القدرة العالية على الحصول على التمويل
التمويل الميسر لإزالة الخطر عن التمويل الخاص • المنتج • القروض بفائدة منخفضة أو منعدمة • بالافتران مع المساعدة الفنية لإزالة الخطر بفعالية	زيادة التمويل للإنفاق العام • السندات السيادية • المرتبطة بحالات الطوارئ لخفض خطر التخلف عن السداد • الضرائب للحفاظ على الصحة • زيادة الإيرادات وبيئات الأغذية الصحية بقدر أكبر	زيادة التمويل المراعي لاعتبارات الاستدامة • السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمرتبطة بالاستدامة • زيادة التمويل الخاص لتحقيق أهداف التنمية
إعادة تخصيص الأموال للأمن الغذائي والتغذية • مقايضة الديون • إعادة توجيه خدمة الدين نحو الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية • إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة • زيادة فرص الإفراض للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل	إزالة الخطر عن الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية من خلال التمويل المختلط • الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الإنمائي • القطاع الخاص ومصارف التنمية • المؤسسات الخيرية • التوظيف الاستراتيجي للأموال من أجل الاستفادة بقدر أكبر من بيئات التمويل الخاص	دمج أهداف التنمية في زيادة التمويل الخاص • التمويل المستند إلى النتائج • تعبئة التمويل الخاص لإحداث تأثير إيجابي أفضل • الخاضعات والعوامل المستمرة • المشاريع للمؤلة في مراحلها الأولى • صناديق الاستثمار المؤثر • تعبئة التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص
التأمين والضمانات لاستثمارات الأمن الغذائي والتغذية القادرة على الصمود في وجه المخاطر • التأمين المستند إلى المؤشرات • إدارة أفضل للمخاطر الزراعية • مجمعات المخاطر • زيادة القدرة على تحمل كلفة التأمين • أول خسارة • استيعاب الخسائر لتعزيز أهلية المشاريع للتمويل المصري	التأمين والضمانات لاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية القادرة على الصمود في وجه المخاطر • التأمين المستند إلى المؤشرات • إدارة أفضل للمخاطر الزراعية • مجمعات المخاطر • زيادة القدرة على تحمل كلفة التأمين • أول خسارة • استيعاب الخسائر الناشئة عن الاستثمارات الأقل مخاطرة	التأمين والضمانات لاستثمارات الأمن الغذائي والتغذية القادرة على الصمود في وجه المخاطر • التأمين المستند إلى المؤشرات • إدارة أفضل للمخاطر الزراعية • مجمعات المخاطر • زيادة القدرة على تحمل كلفة التأمين • أول خسارة • استيعاب الخسائر الناشئة عن الاستثمارات العالية المخاطر

ملاحظات: على النحو الوارد في هذا التقرير، من المحتمل أن تكون جميع الأدوات التمويلية متاحة لجميع البلدان، لكنها قد تكون عالية الكلفة للغاية تبعاً لقدرة البلدان على الوصول إلى تدفقات التمويل، ما يجعل هذه الأدوات حلاً لا يمكن تحمل كلفته. وبالرغم من ذلك، يرجى أخذ العلم بأن هذه التوصيات ليست تقييدية. حيث إن الأدوات الموصى بها للبلدان القادرة إلى حد ما على الوصول إلى التمويل يمكن اعتمادها، إذا أمكن ذلك، من جانب بلدان تنتمي إلى فئات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يرجى أخذ العلم بأن هذا الشكل يشمل الأدوات التي يمكن أن تعتمد عليها الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص، على المستويين السيادي أو المحلي، وثمة عدد قليل منها ينطبق فقط على نوع معين من الجهات الفاعلة أو على مستوى محدد (مثل الضرائب). وقد تتباين المتطلبات ووسائل التنفيذ والنتائج تبعاً للجهة الفاعلة المنفذة، وقد أشير إليها، قدر الإمكان، في الأتملة المقدمة على كل أداة.

المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

لتوجيه تدفقات التمويل اللازمة لتحقيق هذه النتيجة، لا سيما حين تكون هناك فائدة إنمائية كبيرة. والهدف هو أن يتضاءل احتمال المخاطر مع مرور الوقت نتيجة الدعم المبدئي المتقدم من رأس المال الأكثر قدرة على الصمود في وجه المخاطر، وأن يصبح

الخاص حين يتوقعون وجود مخاطر عالية، فيقومون بتوجيه الموارد المالية التي يمكنها تحمل المخاطر بصورة أكبر وتحقق عائدات أطول أجلاً على استثماراتهم. ويمكن للجهات الفاعلة مثل الحكومات والجهات المانحة استخدام التمويل المختلط كوسيلة

لا تعكس بالضرورة دورهم الحاسم كما يجب. كما أن عدم الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يخفض المساهمة المحتملة من صغار المزارعين وشركات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، على سبيل المثال، من خلال الحد من قدراتهم على توفير أغذية آمنة ومغذية. وبالرغم من الدور الهام الذي يؤديه في النظم الزراعية والغذائية، إلا أنهم في أغلب الأحيان لا يحظون بالخدمات الكافية بسبب تردد المستثمرين إزاء تمويل المنتجين في الأسواق المحلية بالعملات المحلية، ويفضلون تجنب المخاطر المتصلة بأسعار الصرف، ويلتفتون عوضاً عن ذلك إلى توفير الخدمات للمنتجين العاملين في مجال التصدير. ■

3.5

كيفية تحقيق مواءمة أفضل مع مصادر التمويل المختلفة وبناء أوجه التآزر في ما بينها

يتسم هيكल التمويل الحالي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية بأنه مجزأ بدرجة كبيرة: فغياب التوافق في الآراء بشأن النواحي التي تتطلب تمويلًا واختلاف الأهداف لدى أصحاب المصلحة أفضيا إلى تزايد عدد الجهات الفاعلة التي غالبًا ما تتجاوز صلاحياتها عوضًا عن التعاون مع بعضها البعض. ويؤدي ذلك إلى تنفيذ أنشطة معونة عديدة صغيرة النطاق وغير متسقة، تدعمها بصورة رئيسية جهات مانحة ثنائية.

وينبغي التشجيع على زيادة التنسيق بين أصحاب المصلحة الكبار والمتوسطين

بالإمكان أن يحل التمويل التجاري محل المنح أو التمويل الميسر اللذين قاما بدور حاسم وتحفيزي في المرحلة الأولى.

وإنَّ السندات الخضراء والاجتماعية والمستدامة والمربطة بالاستدامة هي أدوات خاصة بالدين يمكن أن تصدرها الحكومات ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والبنوك التجارية والشركات المحلية؛ وهي مرتبطة بأهداف التنمية، ويمكن أن تكتسي أهمية خاصة من أجل استقطاب التمويل للبلدان المتأثرة ببعض الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مثل الظروف المناخية القسوى و/أو التباطؤ الاقتصادي.

لكن حتى وإن نجحت زيادة التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، باستخدام الأدوات المبتكرة المذكورة أعلاه، فثمة فئات سكانية في البلدان عانت على مر الزمن من قيود شديدة تمنعها من الوصول إلى خدمات التمويل.

وسيكون من شأن زيادة وصول المرأة إلى الخدمات المالية أن يساهم ليس فقط في تمكين النساء من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضًا في تحسين سبل عيش أسرهن المعيشية ومجتمعاتهن المحلية بشكل عام، بما في ذلك تحقيق نتائج أفضل على صعيد الأمن الغذائي والتغذية. ومن منظور كلي، سيؤدي إدماج المرأة إلى آثار إيجابية عامة للنمو الاقتصادي، ما قد يزيد من قدرة البلد على الصمود في مواجهة حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي.

وبالرغم من وجود إقرار واسع النطاق بأن الشعوب الأصلية هي شريك لا غنى عنه لبلوغ أهداف اتفاق باريس والإطار العالمي للتنوع البيولوجي وخطة عام 2030، إلا أنَّ استراتيجيات التمويل المتعلقة بتلك الأهداف

حتى قبل الشروع في إجراء تغييرات هيكلية في تركيبة التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، لا بد من اتخاذ خطوة أولية أساسية من أجل زيادة تمويلهما، وهي جعل تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة من أولويات جدول أعمال السياسات الدولية. وإن اعتماد منظور الأمن الغذائي والتغذية، مع مراعاة طبيعته المشتركة بين القطاعات وتسليط الضوء على العائدات القصيرة والطويلة الأجل على الاستثمار في مجالات مثل التغذية، هي شروط أساسية لنجاح إصلاح هيكل التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية.

وقد جرى استخدام مصطلح "الأمن الغذائي والتغذية" للتأكيد على تحقيق الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وارتباطه الوثيق بتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك على الحاجة إلى اعتماد إجراءات تكميلية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. إلا أنه قد يكون من المناسب الإقرار بالهدف الشامل المتمثل في تحقيق "الأمن الغذائي والتغذية" كهدف واحد لا يتجزأ على مستوى السياسات.

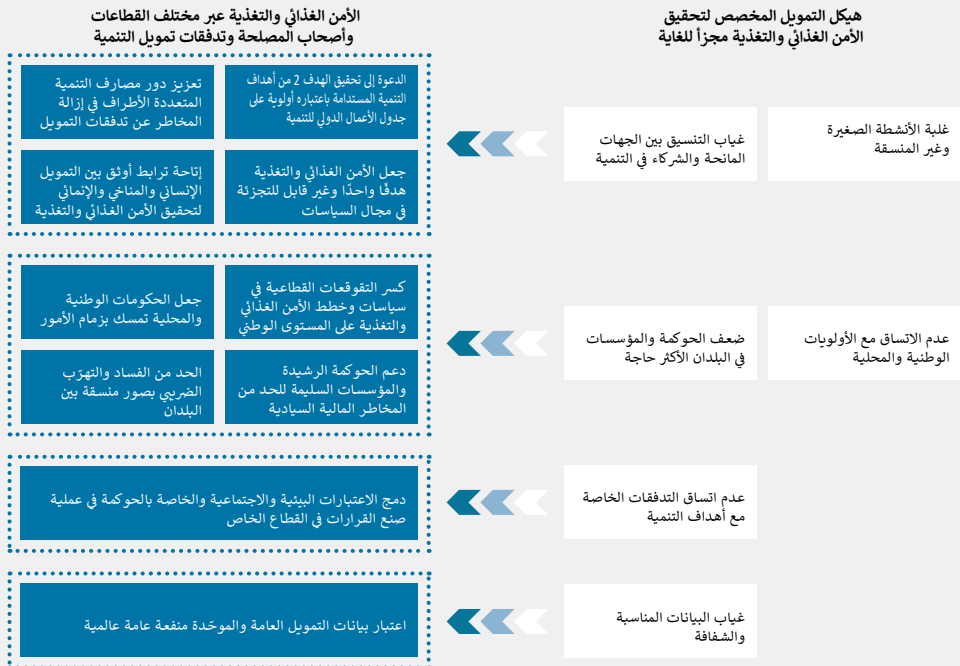
وتتمثل إحدى الخطوات الأساسية التي تكفل التنسيق الفعال في تسليم "زمام القيادة" للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وأولوياتها. بيد أن هذه المهمة ليست على الدوام مهمة سهلة ومباشرة، فهي تنطوي على تحديات منها اختلال توازن القوى والقدرات بين الجهات الفاعلة، وانعدام التنسيق بين الجهات المانحة على المستوى العالمي، الأمر الذي لا يدعم بشكل كاف جهود التنسيق على المستويات الوطنية، والفجوة في البيانات التي قد تجعل من الصعب جمع القرائن من أجل تغيير أولويات الجهات المانحة.

والصغار الحجم، حيث إن الجهات المانحة الكبرى لا تقوم في بعض الأحيان بالتنسيق مع الأنشطة التي تقودها جهات فاعلة أخرى صغيرة أو تشارك في تمويلها، لعدم وجود ما يحفزها على القيام بذلك. وبالإضافة إلى ما سبق، من الضروري للغاية أن تقوم الجهات المانحة والمؤسسات الخيرية بمواءمة أولويات الإنفاق لديها مع أولويات البلدان. فنظرًا إلى أن الهيكل الحالي تهيمن عليه بدرجة كبيرة البلدان ذات الدخل المرتفع ووكالات التنمية الكبرى، نادرًا ما تؤخذ أولويات البلدان والمجتمعات المحلية المستفيدة في الحسبان.

وبالطبع، ستتطلب هذه الزيادة في التنسيق وجود حكومات وطنية أكثر قوة واتزانًا، بيد أن تحقيقها ينطوي على عدد من التحديات. ويمكن لمسائل الاقتصاد السياسي وعدم القدرة على التنبؤ بعملية صنع القرار الحكومي أن تؤثر على إمكانية المواءمة بين مصادر تدفقات التمويل وأولويات البلد وأن تعطي تصورًا بوجود مخاطر أعلى للمستثمرين من القطاع الخاص. ومن المهم وجود قدرة على الاستيعاب وكفاءة فنية في الإنفاق، كما أن الحوكمة الجيدة والمؤسسات الوطنية القوية ضرورية أيضًا.

وأخيرًا، يتسم المشهد المالي الحالي بسمة رئيسية أخرى هي نقص البيانات والشفافية والمساءلة، ما يزيد في الواقع من إدراك المخاطر المالية. ومن شأن جعل البيانات المالية موثوقة أكثر وإتاحتها على نطاق واسع أن يعزز "جدوى الاستثمار" في الأمن الغذائي والتغذية، على نحو ما يجري حاليًا في مجالات مثل الزراعة التجديدية (الشكل 34).

الشكل 34 توصيات من أجل معالجة تجزئة هيكل التمويل الحالي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية



المصدر: من إعداد المؤلفين (منظمة الأغذية والزراعة).

أنشطة إزالة المخاطر، على سبيل المثال، عن طريق زيادة مخصصات المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة نحو حشد الاستثمارات الخاصة، من خلال التمويل المختلط أو الأدوات المالية الأخرى.

وتبقى المسألة المطروحة هي دمج القطاع الخاص في هيكل التمويل المحسّن من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

وينبغي أن يتخذ أصحاب المصلحة الماليون خطوات تكفل تعزيز التنسيق، بالإضافة إلى تحسين دورهم في زيادة التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية. كما ينبغي للشركاء في التنمية مثل الجهات المانحة، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإنمائية، أن تتولى زمام المبادرة في

ويجب أن تقوم الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بإدراج المخاطر الصحية والبيئية والاجتماعية في عمليات صنع القرار المالي لديها، بغية تحويل اتجاه التدفقات التمويلية من استثمارات قد تكون ضارة إلى استثمارات تسعى نحو تحقيق نتائج صحية وبيئية واجتماعية.

ويمكن للحكومات الوطنية أن تقوم بحشد المزيد من الإيرادات الضريبية المحلية، وزيادة إنفاق القطاعات ذات الأولوية على الأمن الغذائي والتغذية، والنظر في إعادة توجيه الدعم على مستوى السياسات.

ويجب على البلدان التي لديها بالفعل قدرة أكبر على الوصول إلى التمويل أن تضع ضوابط أقوى على الملاذات الضريبية وغسيل الأموال، التي غالبًا ما تسمح بالتهرب الضريبي من البلدان ذات القدرة المحدودة على الوصول إلى التمويل.

وفي الختام، سيتطلب سدّ الفجوة في المعلومات اتخاذ خطوة جريئة من جانب المجتمع الدولي؛ وإلا، سيتعذر إعطاء تقديرات وتوقعات واقعية لاحتمال تحقيق الأهداف الإنمائية. ■

يمكن إجراء تقييم مناسب لمستوياته الحالية والفجوات القائمة فيه، ناهيك عن رصد التقدم المحرز أو العقبات الماثلة أمام جهود التمويل الرامية إلى تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

وقد اتخذ هذا التقرير خطوة هامة نحو وضع تعريف للتمويل من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية إلى جانب توجيهات مفصلة لكيفية تطبيقه. وبالرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الخطوة، إلا أن التقرير أظهر بوضوح أن الحالة الراهنة لهيكل البيانات المالية وتوافرها تحول دون تطبيق التعريف الجديد المقترح وبروتوكولاته على تدفقات التمويل المتاحة عالميًا من القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وبمعنى آخر، إنَّ النقص الشديد في البيانات يعيق الوصول إلى قياس عالمي للتمويل المتاح حاليًا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والفجوة التمويلية التي يجب رؤها من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المقصدين 1-2 و 2-2 من مقاصد أهداف

مع أن أي تغيير لم يطرأ على مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم طوال العامين الماضيين، إلا أن العديد من الأقاليم الفرعية في العالم أحرزت تقدمًا يدعو إلى التفاؤل. وبالنسبة إلى التغذية، فإنَّ الاتجاهات المتزايدة في السمنة لدى البالغين وفقر الدم لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهنَّ بين 15 و 49 عامًا تثير القلق، غير أن العديد من البلدان يُسجِّل تراجعًا في أعداد الأطفال الذين يعانون من التقزم والهزال، ما يزيد فرصهم في الوصول إلى كامل إمكاناتهم في النمو والتطور. وهذه هي الإمكانيات التي ينبغي لنا أن نسخرها: إمكانيات التغيير الإيجابي والإعمال الكامل للحق في غذاء كافٍ ومستوى معيشي يكفل الكرامة والصحة والرفاه لجميع الشعوب، لا سيما الأجيال القادمة.

وثمة مشكلة جسيمة تتمثل في غياب تعريف مشترك أو موحد لقياس التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية. إذ إنه من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إدارة ما لا يمكن قياسه بصورة مناسبة. وهذا هو الحال بالنسبة إلى التمويل المخصص للأمن الغذائي والتغذية، فلا

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2024

لأصحاب المصلحة المالىين تعميم أهداف الأمن الغذائي والتغذية في تدفقات التمويل والاستثمارات الأوسع نطاقاً.

والآمال معقودة على أن تثري الدعوة إلى العمل التي أطلقها هذا التقرير مناقشات تمويل التنمية المستدامة في مؤتمر قمة المستقبل المزمع عقده في سبتمبر/أيلول 2024 وجميع المناقشات العالمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما فيها العمليات السياسية المنبثقة عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية الذي سينعقد في عام 2025. فالعالم الخالي من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هو عالم يستحق إنقاذه ويستحق التمويل والاستثمار فيه. ■

التنمية المستدامة. ويجب أن يكون سدّ هذه الفجوة أولوية رئيسية، ويوجه هذا التقرير دعوة حازمة وعاجلة إلى اتخاذ إجراءات على المستويين العالمي والوطني من أجل معالجة هذه المشكلة بوصفها جزءاً من جدول الأعمال العالمي الخاص بأهداف التنمية المستدامة.

وإنّ القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية يدخل أيضاً في منافسة لا داعٍ لها مع العديد من أهداف التنمية الأخرى. ونظراً إلى الطبيعة المعقدة والمتعددة القطاعات التي يتسم بها الأمن الغذائي والتغذية، يجب أن يتحول مشهد التمويل من اتباع نهج تفوقعي إلى تبني منظور شامل أكثر، حيث يمكن

التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله